مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 16
أبريل - يونيو 2025م

الجزء 2

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	موقف أبي البركات الأنباري من الأعاريب التي حكم عليها بفساد للمعنى في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن دراسة وتقويم **د. أحمد بن محمد يحيى الفقيه الزهراني**	٩
٢)	أنماط الإحالة الإشارية ودلالاتها عند الجاحظ في كتابه "البرصان والعرجان والعميان والحولان" – دراسة نحوية دلالية **د. سامية بنت معمس بن يحيى عسيري**	٧٥
٣)	الأبعاد التداولية عند ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في تفسيره للسبع الطوال –دراسة في ضوء نظرية التلقي **د. طلال بن خلف الحساني**	١٢٧
٤)	خلاصة الزبدة وزبدة العمدة، تأليف الإمام مهذب الدين أحمد بن عبد الرضا البصري –دراسة وتحقيقا **د. سامي بن صالح يحيى الغامدي**	١٩١
٥)	المعايير المنهجية عِندَ مَحْمُودِ شاكر في قراءة النصوص الشعرية في ضوء تعدد روايتها **د. حمد بن عبدالله بن سعد العوفي**	٢٥١
٦)	بلاغة الفصل والوصل في آية الكرسي **د. عواد بن عيفان بن رشيد العنزي**	٣١٣

م	البحث	الصفحة
٧)	الكناية التصورية –مقاربة عرفانية **د. النوراني عبد الكريم كبور جبير**	٣٧١
٨)	الخطاب الرمزي في مجموعة معارج البوح للقاص صالح أحمد السهيمي –قراءة فنية تحليلية **د. إبراهيم بن عامر بن محمد عسيري**	٤٠٩
٩)	تجليات السير ذاتي وهوية النص في رواية مفارق العتمة لمحمد المزيني –دراسة وصفية تحليلية **د. سامية مسفر فالح الهاجري**	٤٥٧
١٠)	أثر الانزياح التركيبي في انتظام القافية في ديوان الشاعر حمزة شحاتة **د. فهد بن فريح الرشيدي**	٥١٤
١١)	استخدام المعاجم الرقمية في تعلم اللغة العربية لغة ثانية من وجهة نظر طلاب معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بالجامعة الإسلامية **د. تركي عبدالعزيز عبدالله الملحم**	٥٥٣
١٢)	فاعلية برنامج تدريبي قائم على تطوير مهارات الطلاب المعلمين في إعداد الاختبارات اللغوية للناطقين بغير العربية **د. عبد الرحمن بن عبد الله مقبل القرني**	٦٣٥

خلاصةُ الزبدةِ وزُبدةُ العمدةِ
تأليفُ الإمام مهذب الدّين أحمد بن عبد الرضا البصري
دراسةً وتحقيقًا

A Study and Investigation of the Book Khulasat al-Zubdah wa-Zubdat al-Umdah by Imam Muhadhab al-Din Ahmad bin ʿAbd al-Riḍa al-Basri

د. سامي بن صالح يحيى الغامدي

أستاذ الأدب والبلاغة المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والفنون

بجامعة بيشة

البريد الإلكتروني: ssalghamdi@ub.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2024/10/12		2025/02/02
نشر البحث A Research Publication		
ذو الحجة ١٤٤٦هـ = June 2025		
DOI:10.36046/2356-000-016-016		

المستخلص

قام هذا البحث بدراسة كتاب بلاغي أصيل، هو: "**خُلاصة الزُّبدة وزبدة العمدة**"، وتحقيقه، وهو مخطوطٌ غير مطبوعٍ في نسخة واحدة متفردة، كُتبت بخط نسخ واضحٍ وجميلٍ؛ ومما شجعني لتحقيقه ودفعني لذلك: أن مؤلفه الإمام مهذب الدّين أحمد بن عبد الرضا البصري، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، وهو نابغة في معارف متنوعة، وماهر في علوم متعددة، كالفقه والأصول، والتفسير والحديث، والبلاغة، والطب، ويتقاطع ائتلافًا مع الإمام عبد القاهر والسكاكي والقزويني؛ لإفادته منهم تنظيرًا وتطبيقًا، وترجيحًا واختيارًا، واستغنائه عن الخلافات البلاغية، ففي دراسة الكتاب وتحقيقه أهمية كبيرة، منها: خدمة المكتبة البلاغية التراثية، وإبراز هذه الخلاصة للباحثين؛ لتحفيزهم بالشرح والتعليق، والاستنباط والحفظ.

ومما يتميّز به الكتاب تسلسل مفردات البلاغة، وقصر العبارة وإيجازها، وإحكام المصطلحات وتعريفاتها، وطي الأقسام بعقلية فذة ومنطقية بارعة، والانتقال بكفاءة من معنى إلى آخر؛ فالكتاب ركيزة بين الموجزات والخلاصات، مما يقضي بأهمية دراسته وتحقيقه، فجاء تقسيم البحث في مقدمة وفصلين، خُص الأول بدراسة المؤلف وحياته وآثاره العلمية، ودراسة الكتاب وقيمته العلمية ومصادره، وَفْقَ المنهج الوصفي مع الإفادة من المنهج التاريخي، وأما الثاني فتضمَّن تحقيق الكتاب وَفْقَ ضوابط المحققين أرباب هذا الفنَّ، مع التعليق على بعض المسائل، والتذييل بمصادر الكتاب ومراجعه القيمة.

الكلمات المفتاحية: خلاصة، الزبدة، وزبدة، العمدة، مهذب، البصري.

Abstract

This research studied and investigated an authentic rhetorical book entitled: "**Khulasat al-Zubdah wa-Zubdat al-Umdah**", which is still an unpublished manuscript, having only one unique copy, written in a clear and beautiful Naskh script. What encouraged and pushed me towards editing and investigating the book is that its author, Imam Muhadhab al-Din Ahmad bin Abd al-Riḍa al-Basri, is one of the scholars of the eleventh century AH. He is a genius in diverse fields of knowledge, and skilled in multiple sciences, such as Islamic jurisprudence and its principles, Qur'an exegesis and hadith, rhetoric and medicine. He intersects in coalition with Imam Abdul-Qahir, al-Sakaki and al-Qazwini, having benefited from them in theory and application, preference and selection, and his dispensing with rhetorical difference of opinions among scholars. Studying and investigating this book is of great importance as it serves the rhetorical library of Islamic heritage, highlights the book for researchers; to motivate them to explain and comment on it, in addition to deduction of rules and its preservation. The book is distinguished by the sequence of rhetorical terms, brevity of phrases, mastery of terms and their definitions, ending of sections with a unique and logical mind, and the efficient transition from one meaning to another. The book is a basic mainstay among other concise books and summaries, which necessitates the importance of studying and investigating it.

The research is divided into an introduction and two chapters. The first chapter was devoted to studying the author, his life and scientific works, and studying the book, its scientific value and its sources and references, adopting the descriptive and historical methods. The other chapter included the investigative edition of the book according to the rules of chief investigative editors in this art. However, the researcher did not fail to comment on some issues, and he concluded the book with an appendix of its sources and valuable references.

Keywords: Khulāsat, Zubdah, wa Zubdat al-Umdah, Muhadhab, al-Basri.

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم، وله الشكر بما ألهم، والصلاة والسلام على خير خلقه نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، وبعد:

فقد بدأ التأليف البلاغي قديمًا حتى استقر على يدي الإمام السكاكي ومدرسته، واتخذ أشكالًا مختلفة بين المطولات والموجزات، والشروح والخلاصات، فاقتضت طبيعة المرحلة البحثية التفتيش عن هذه المصنفات، ودراستها وتحقيقها، ونشرها لطلبة العلم في المكتبات ورقيًا ورقميًا، ولعلّ في هذا التنقيب ازدهارًا لحضارة الشعوب وتقدمها، والاهتمام بالتراث عامة والمخطوطات العلمية خاصة؛ سمة من سمات أهل الطلب والمعرفة والفهم؛ فقد شغل التّراث أعناق الباحثين تمحيصًا وتدوينًا، فاستُخرجت منه الخزائن العتيقة بدلًا من بقائها مقيّدةً على الرفوف تنهشها الأخطار والآفات.

ومِن التراث البلاغي عَمَلٌ في غاية الأهمية، حوى معلومات في بابها قويّة، خطَّه صاحبه بكلمات ذهبيّة، هو الحافظ مهذّب الدين أحمد بن عبد الرضا البصري، الموسوم بـ"**خلاصة الزبدة وزبدة العمدة**"، كما سمّاه كاتبه، وأما في كتب التراجم فوُسم بـ"خلاصة الزُّبدة في المعاني والبَيان والبديع"، لذا؛ اعتمد الباحث تسمية المؤلف، الذي يعدُّ من أشهر علماء البصرة في القرن الحادي عشر الهجري، وقد علا كعبه لتصنيفه العلوم المتخصصة والمختلفة، كالتفسير والفقه، والأصول، والحديث، والبلاغة، وعلم الطب، والمتأمل في مؤلفاته الكثيرة يجد لها حظوة عند المهتمين بها، وَوسِم الكتاب عند أهل التراجم بـ"خلاصة الزُّبدة في المعاني والبيان والبديع".

وكتاب "خُلاصة الزبدة وزبدة العمدة" من المصنفات البلاغية المتميزة، وهو مخطوطٌ غير مطبوعٍ، في نسخة واحدة متفردة على حدّ بحثي في ذلك، وقد كُتبت بخط نسخ واضح وجميل، يرفع من قيمة جمالية المخطوط وأهميته، وفيها إضافات علمية تجدر العناية بها، فضلًا عن الحقبة الزمنية التي كُتبت فيها، وطبيعة تكوين تلك

الخلاصة وتفصيلها وإيجازها، فرأيت أن أعكف على دراستها وتحقيقها –إن شاء الله– والله أسأل التوفيق والسداد.

أسباب اختبار الموضوع:

أولًا– القيمة الزمانية والمكانية للمؤلف: أضاء القرن الحادي عشر الهجري علماء أجلاء في العالم العربي والإسلامي عاصروا المؤلفَ، منهم: ابن العماد الحنبلي المتوفى سنة (١٠٨٩هـ) صاحب "شذرات الذهب"، وحاجي خليفة (١٠٦٨هـ) صاحب "كشف الظنون"، وأبو البقاء الكفوي (١٠٩٣هـ) صاحب "الكليات"، ولعل المؤلف لقي الكفوي عندما كان قاضيًا في بغداد. أما القيمة المكانية، فإن البصرة كانت تُعدّ مهدًا للعلم والعلماء، ففي القرن الثاني عشر الهجري –الذي يلي قرن المؤلف– رحل العلامة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله– إليها؛ ليتزود من علم علمائها.

ثانيًا– الآثار العلمية للمؤلف كثيرة جدًا، وأكثرها في الشريعة والبلاغة وتفننه فيهما.

ثالثًا– هذا الكتاب لم يحظَ بتحقيق وتعليق، ففي إخراجه من خزائن المخطوطات، وتحقيقه تميزٌ وخدمةٌ للمشتغلين بالعربية والبلاغة خاصة.

رابعًا– الكتاب له قيمة علمية مع إيجازه المحكم، فقد حوى مسائل البلاغة كلها، واستقصاها بدايةً ونهايةً.

أهداف البحث:

أولًا– إخراج الكتاب "خُلاصة الزبدة وزبدة العمدة" كما أراده مؤلفه تحقيقًا وتدقيقًا، أو قريب من ذلك، من خلال ضوابط التحقيق المقرّة عند أهل التحقيق والمعتمدة لديهم.

ثانيًا– التعريف بالمخطوط ونسبته للمؤلف وقيمته العلمية.

ثالثًا– الإبانة عن النَّص والتعليق عليه، واستخراج مسائله المغلقة والمبهمة.

رابعًا- التعريف بالمصنِّف بصورة مركزة وموجزة أيضًا، ولها أهمية كبيرة.

خامسًا- الوقوف على مصادر المصنِّف؛ لإدراك المنهجية التي انطلق منها.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاستقصاء في مراكز الدراسات العلمية المتخصصة، والمكتبات الخاصة والعامة، وتتبع ذلك بسؤال المختصين في المخطوطات، فلم يجد -على بحثه- من قام بتحقيق هذا المخطوط(١).

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة التحقيق أن يكون على قسمين:

الأول: قسم الدراسة؛ سارت وَفْقَ المنهج الوصفي مع الإفادة من المنهج التاريخي.

الثاني: قسم التحقيق؛ سيكون المنهج المتبع لا يختلف كثيرًا عن بقية المنهجيات المتبعة في التحقيق، فكان على النحو الآتي:

١ – ضبط النص ضبطًا سليمًا خاليًا من الأخطاء الإملائية، والنحوية وَفْقَ القواعد الإملائية الحديثة.

٢ – الاعتماد على نسخة المخطوط الفريدة المحفوظة في (مكتبة جامعة برنستون الأمريكية).

٣ – توثيق النصوص والأقوال من مظانها الأصلية.

٤ – تجلية غريب المصطلحات والكلمات وإيضاحها.

٥ – الإبانة في الحاشية لما غمض من المسائل، مع مراعاة طبيعة الأبحاث العلمية المحكمة التي تميل إلى الإيجاز.

---

(١) أفاد مركز الملك فيصل للبحوث بعدم تحقيق هذا الكتاب، وهكذا كان رأي مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، ومركز جمعة الماجد بدبي. وكان الإفادة عبر البريد الإلكتروني، وهي موثقة.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وفصلين وقائمة بالمصادر والمراجع وفق التصور الآتي:

المقدمة: تناولت فكرة الدراسة، وأهميتها، وأسباب اختيارها، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، والخطة.

القسم الأول: دراسة موجزة للمؤلف والكتاب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة المؤلف الإمام مهذب الدين البصري:

أولًا– اسمه ونسبه ومولده ورحلاته.

ثانيًا– شيوخه.

ثالثًا– آثاره العلمية.

رابعًا– وفاته.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب (خلاصة الزبدة وزبدة العمدة)، وفيه:

أولًا– اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف، ومنهج المؤلف فيه.

ثانيًا– مصادر المؤلف في كتابه.

ثالثًا– قيمة الكتاب العلمية.

رابعًا– وصف النسخة الخطية وإبراز نماذج منها.

القسم الثاني: النص المحقق

قائمة المصادر والمراجع.

القسم الأول: دراسة موجزة للمؤلف والكتاب

المبحث الأول: دراسة المؤلف الإمام مهذب الدين البصري

أولًا- اسمه ونسبه ومولده ورحلاته:

هو الشيخ الفاضل الأجل مهذب الدين أحمد بن عبد الرضا البصري الهندي الخراساني، اختُلف في اسم أبيه، فقِيلَ: محمّد رضا، وقِيل: عبد الرِّضا، أو عبد الرَّضي البَصريّ، وكان مهذّب الدين يكتفي بذكر اسمه، واسم أبيه، وشهرته (المهذَّب)، وعليه جرى من ترجم له.

ولم تسعف التراجم وغيرها في العثور على سنة ولادته بالتحديد، ولم ينوِّه بها المؤلِّف في مؤلّفاته على الرغم من كثرتها، فقيل: إن ولادته عام (١٠٢٠هـ=١٦١١م) في محافظة البصرة في القرن الحادي عشر الهجري، السّابع عشر الميلاديّ، وهو رأي جُل من ترجم له، حتى غدا كالإجماع في ذلك[(١)].

وكان مُهذب الدين عربيًا بصريًا أصيلًا، محبًا للعرب ويصفهم بالكرام، ولما كان بالهند في آخر حياته، وضجر منهم، ومن صنيعهم، قال: «وبالجملة لو أني بقيت ببلاد العرب الكرام، لصرت شيئًا متصفًا بما يحاكي التمام، ولكن هواء القدر والوجد،

(١) ينظر: اللكهنوئي، ميرزا محمد، "نجوم السماء في تراجم العلماء". (ط١. طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣هـ)، ص٢٢٠؛ والطالبي، عبد الحي فخر الدين، "نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر". (د. ط. بيروت: مؤسسة البلاغ، ١٩٩١هـ)، ١٠٦٩/٢ - ١٠٧٠؛ والطهراني، آغا بزرك، "طبقات أعلام الشيعة". (ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٩م)، ٥٠/٩؛ والأمين، السيد محسن، "أعيان الشيعة". (د. ط. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٣٧١هـ)، ٦٢٤/٢.

ألقاني في هوالك الهند»[١].

وكان كثير السفر والتنقل بين البلدان الإسلامية، فرَحل من البصرة إلى خراسان، وكابل، وقندهار ودلهي في الهند، وحيدر آباد سنة (١٠٨٥هـ)، واستقر بها آخر حياته.

ثانيًا: شيوخه

تلمذَ مُهذّب الدين وانتهل العلم على جملة من العلماء في شتى العلوم، والمعارف والفنون، غير أنَّ كتب الطبقات والأخبار لم تَذكر من أسماء شيوخه إلا الحر العاملي، وهو: محمد بن الحسن الحر العاملي (١٠٣٣– ١١٠٤هـ)، وهو من المدرسة الإخبارية التي تُعنى بالفقه وقواعده، وكان يوصف بالاعتدال، فقد ابتعد عن الجدال والنقاش والكلام[٢].

رابعًا: آثاره العلمية

يُعدّ مهذَّب الدّين البصريّ من العلماءِ كثيري التأليف والتّدريس، فهو فقيه أصولي، ومحدِّث رجالي، ضليع في علم الكلام، متقن لعلمي المعاني والبيان، وعالم بالفَلك، والرّياضيات، والطبّ وعلم النّفس، وتجويد القرآن، وفنّ الخطّ، وقد ألّف فيها جميعًا ما بين رسالة مختصرة، أو إجابة عن أسئلة، أو تلبية التماس أحد الأهالي في

(١) ينظر: الطهراني، آغا بزرك، "الذريعة إلى تصانيف الشيعة". (ط٣. بيروت: دار الأضواء، ١٩٨٣م)، ١٦/ ٩١، والأمين، "أعيان الشيعة"، ٢/ ٦٢٤.

(٢) ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود، "الأعلام". (ط٥، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠م)، ٦/٩٠؛ وكحالة، عمر رضا، "معجم المؤلفين". (د. ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د ت)، ٩/٢٠٤؛ والطالبي، "نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر"، ٢/١٠٦٩– ١٠٧٠؛ والأمين، "أعيان الشيعة"، ٢/٦٢٤.

البلاد التي يحلّ بها[١].

وقد امتاز مهذَّب الدّين بقوّة الذاكرة، وكثرة المطالعة؛ لذا كان يُعدُّ في الحُفّاظ، فقد ذكر في بعض كُتبه أنَّه يحفظُ اثني عشر ألف حديث من دون أسانيدها، وألفًا ومائتي حديث بأسانيدها، وعلى الرّغم من كثرة مؤلّفاته إلا أنّها في خزائن المخطوطات المختلفة لم تُحقق، ما عدا كتابي "فائق المقال في الحديث والرجال"، و"المقنعة الأنيسة والمغنية النفيسة"، فقد حُققا وطُبعا، وكذلك: "رسالة في المؤنث السماعي"، و"رسالة في البلاغة والفصاحة"[٢].

ومن أبرز المؤلّفات التي ذكرها من ترجم له[٣]:

١ – تحفة ذخائر كنوز الأخيار في بيان ما يحتاج إليه من أخبار.

٢ – آداب المناظرة، ألفه في حيدر آباد الدكن عام (١٠٨٠هـ).

٣ – عمدة الاعتماد في كيفيّة الاجتهاد، ألفه في كابل (١٠٨٠هـ).

٤ – الزّبدةُ في المعاني والبيان والبديع[٤].

---

(١) ينظر: اللكهنوئي، "نجوم السماء في تراجم العلماء"، ص٢٢٠؛ والطالبي، "نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر"، ١٠٦٩/٢- ١٠٧٠؛ والطهراني، "طبقات أعلام الشيعة"، ٥٠/٩؛ والأمين، "أعيان الشيعة"، ٦٢٤/٢.

(٢) مهذَّب الدّين أحمد عبد الرضا، "رسالة في البلاغة والفصاحة"، تحقيق علي حكمت. (*مجلة دار الشؤون الثقافية العامة* مج٤٨، ع١، ٢٠٢١م)، ص١٨٠-١٨٥.

(٣) ينظر: الزركلي، "الأعلام"، ٩٠/٦؛ وكحالة، "معجم المؤلفين"، ٢٠٤/٩؛ والطالبي، "نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر"، ١٠٦٩/٢- ١٠٧٠؛ والأمين، "أعيان الشيعة"، ٦٢٤/٢.

(٤) هذا الكتاب هو الأصل، وأطال في جزئيات البلاغة، وقد بحثت عنه كثيرًا، وسألت المختصين فلم أجد جوابًا، وليت أحد المحققين يسعى لإخراجه، فآثرت تحقيق الخلاصة؛ لقيمته البلاغية وتوفره.

٥ – خلاصةُ الزُّبدة في المعاني والبَيان والبديع[١].

٦ – كلّيات الطبّ، ألفه في شاهجان آباد (١٠٨١هـ)، والمفردة الطبية.

٧ – رسالة في القيافة، وريحانة روضة الآداب، وغيرها في شتى العلوم المختلفة[٢].

خامسًا: وفاته

اختلف من ترجم لمهذّب الدين في تاريخ وفاته، وذلك استنادًا إلى ما وصلهم، وبالرجوع إلى خاتمة مؤلّفاته التي كان يكتبها بأسلوب متميّز، يظهر أنَّه كان حيًّا في شهرِ ربيعٍ الأوّل سنة (١٠٩٠هـ=١٦٧٩م)؛ لأنَّ فيها خَتَم آخر كتبه "ريحانة روضة الآداب"، على حين لم يصرّح بعضهم بتاريخ وفاته؛ لأنهم لم يتحققوا من ذلك[٣].

(١) هو الكتاب الذي بين أيدينا، وسماه المؤلف في مقدمة كتابه بقوله: "هذه خلاصة الزبدة وزبدة العمدة...الخ" وللكتاب مزيته المعرفية والعلمية، مع إيجازه وخلاصته لأصله "الزبدة".

(٢) ينظر: الزركلي، "الأعلام"، ٦/٩٠؛ وكحالة، "معجم المؤلفين"، ٩/٢٠٤؛ والطالبي، "نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر"، ٢/١٠٦٩– ١٠٧٠؛ والأمين، "أعيان الشيعة"، ٢/٦٢٤.

(٣) ينظر: اللكهنوئي، "نجوم السماء في تراجم العلماء"، ص٢٢٠، والطالبي، "نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر"، ٢/١٠٦٩– ١٠٧٠؛ والطهراني، "طبقات أعلام الشيعة"، ٩/٥٠؛ والأمين، "أعيان الشيعة"، ٢/٦٢٤.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب

أولًا- اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف، ومنهج المؤلف فيه

ثبت للباحث نسبة الكتاب إلى مؤلفه -مهذَّب الدين أحمد عبد الرضا- من عدة طرق، هي:

أولًا- المصادر التي ذكرتها آنفًا في فقرة آثاره العلمية، فقد تبين أنه قام بتأليف كتابين في البلاغة، أحدهما: الزبدة والآخر: الخلاصة، وكلاهما في مسائل المعاني والبيان والبديع، ورسالة صغيرة في البلاغة والفصاحة.

ثانيًا- ذكر المؤلف اسمه واسم الكتاب في مقدمة كتابه: "خلاصة الزبدة وزبدة العمدة"، في النسخة الخطية التي قال فيها: «فيقول الجانيّ الرَّاجي عفو ربه العفوِّ والرّضا، أحوج خليقته إليه المشتهر بمهذب الدين أحمد بن عبد الرضا، وفقه الله لفهم معاني بيانه، وعلم معاني تبيانه /[١/أ]، هذه خلاصة الزبدة، وزبدة العمدة، مشتملة على مقدمة، ومقالات ثلاثة»(١)، وفي النص ما يدلُّ على تصريحه باسمه واسم كتابه، مما يدل يقينًا نسبة الكتاب له.

ثالثًا- ديباجة مقدمات كتب المؤلف المخطوطة تكاد تكون واحدة، وهي من الأمور التي تجعلنا نقطع بنسبة كتاب "خلاصة الزبدة" إليه، فلازمته التي التصقت بمقدمات كتبه ورسائله تبعث الاطمئنان بأن الكتاب له، ففي مقدمة "خلاصة الزبدة" يقول: «فيقول الجانيّ الرَّاجي عفو ربه العفوِّ والرضا، أحوج خليقته إليه المشتهر بمهذب الدين أحمد بن عبد الرضا...»، وقال في مقدمة "رسالة البلاغة والفصاحة": «فيقول الرَّاجي عفو ربه العفوِّ والرضا المشتهر بالمهذب أحمد بن عبد الرضا: هذه شرذمة وجيزة في الفصاحة والبلاغة...»، وقال في مقدمة "رسالته على البسملة":

(١) ينظر: خلاصة الزبدة وزبدة العمدة: [١/أ] - [١/ب].

«فيقول الفقير إلى عفو ربه والرضا المشتهر بالمهذب أحمد بن عبد الرضا: هذا بعض الكلام على البسملة...» مما يؤكد نسبة كتاب "خلاصة الزبدة" إلى مهذب الدين أحمد بن عبد الرضا.

وكان منهج المؤلف في كتابه كمنهج المصنّفين في تنميق مقدّماتهم وتحبيرها بالبسملة والحمد والصلاة على النّبي –صلى الله عليه وسلم–، والقول للمؤلف والدعاء لنفسه، ثم قدّم بعدها خلاصة مركّزة لبلاغة تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، واشتملت تلك الخلاصة على مقدمة –الفصاحة والبلاغة– وثلاث مقالات –علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع–، مع تخليصها من الشّواهد والأمثلة إلا ما ندر، وكان من منهج المؤلف الذي سلكه وصْل الكلام –حروفه وكلماته وجمله– بعضه ببعض في سياق واحد، من غير أن يخرج عن مراد صاحب التلخيص والمفتاح.

ثانيًا– مصادر المؤلف في كتابه:

اعتمد مهذَّب الدين في تصنيف كتبه البلاغية وخاصة: "خلاصة الزبدة" على مؤلفاتٍ أربعةٍ، هي: "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر، و"مفتاح العلوم" للسّكاكي، و"تلخيص المفتاح" و"الإيضاح" للخطيب القزويني، كما اعتمد على كتابه الأصل: "الزبدة في المعاني والبيان والبديع" ولكنه مفقود، وبالتالي لم يعتمد على مصادر بلاغية غيرها إيجازًا، ولمرضه الذي ذكره في آخر المخطوط، فقال: «مع أَلَمٍ كليٍّ، والحمدُ لله على أفضاله»(١).

ثالثًا– قيمة الكتاب العلمية:

لكل كتاب يراد تحقيقه مميزات ومآخذ، فمن مميزات هذا الكتاب:

١ – إيجاز الكتاب واختصاره، مما يجعله يسيرًا، يسهل حفظه وضبطه.

(١) ينظر: خلاصة الزبدة وزبدة العمدة: [١/ب].

٢ - الأثر العلمي لمهذّب الدين المتميز في شتى العلوم والمعارف.

٣ - جهود المؤلف في توظيف العلوم الأخرى، كعلم المنطق وأصول الفقه، في بيان المباحث البلاغية، وظهورها جلية في عبارات المؤلف ومصطلحاته، واختياراته البلاغية.

٤ - الكتاب متّصفٌ بنهج السكاكي، والخطيب القزويني في طيّ المصطلحات والمضامين، مع التكثيف والإيجاز غير المخل، وهذه ميزة ترفع منه لرتبة البلاغة المنطقية.

٥ - الكتاب بلاغي من أوله إلى آخره، فلم يَحد المؤلف عن المعاني والبيان والبديع قيد أنملة، ولم يُدخل حرفًا غريبًا، ولا عبارة غير بلاغية، بل سار وَفْقَ نهج البلاغيين المتأخرين في الترتيب والتبويب والتقسيم.

أما المآخذ على الكتاب، فتتلخص في مأخذين:

١ – ندرة الاستشهاد القرآني والشعري، ولعل المؤلف بسطها في كتابه: "الزبدة"، فلم يُرِد إثقال الخلاصة بما بسطه هناك.

٢ – عدم وجود نسخ أخرى.

رابعًا– وصف النسخة الخطية وإبراز نماذج منها:

١ – اعتمدت على نسخة مصورة من مكتبة جامعة برنستون الأمريكية، برقم: (٣٩٧١) رمز الحفظ: (٩٨٤).

٢ – النسخة الخطية لكتاب "خلاصة الزبدة" تقع ضمن مجموع يضم عددًا من الكتب، حيث ورد ما بين: [٩٤ب - ١٢٧أ] -وليس في ذكر تفاصيل ذلك المجموع غناء-، وعدد ألواح "خلاصة الزبدة": (٣٣) لوحًا، وفي كل لوحة صفحتان واعتمد الباحث في تعداد الألواح بدءًا من (١/أ) إلى (٣٣/ب) لأنه مصنف منفصل عن ذلك المجموع، كما أن عدد السطور في كل صفحة (٩)

أسطر، أي (١٨) سطرًا في كل لوحة بشكل منتظم، وجميل ما عدا الصفحة الأولى من اللوح الأول[١/أ]، فكانت (٦) أسطر، والأخيرة من اللوح [٣٣/ب] كانت (٧) أسطر، فمجموع الأسطر في المخطوط (٥٨٩) سطرًا، كما أن عدد كلمات المخطوط من أوله إلى آخره (٤٩٥٢) كلمة.

٣ – النسخة كتبت بخط النسخ، وخطّها واضح ومقروء وجميل جدًا، مع تركيز النظر على أصل النسخة التي كتبت عنواناته باللون الأحمر، فظهر في التصوير مخففًا وكتب المتن بالقلم الأسود فظهر في التصوير مثقلًا، وذلك على طريقة العلماء والنسّاخ المتقدمين في الكتابة.

٤ – المؤلف ضبط أوائل نسخته –كعادته في مؤلفاته– وكذلك فعل في الشواهد، أما بقية المخطوط، فقد ترك الإعراب إلّا ما دعت الحاجة إليه.

٥– قال المؤلف في أول المخطوط: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ، أَمَّا بَعَد: الحَمْد لِوَلِيّه وَمَسْتَحَقِّه، وَالصَّلاة عَلى نَبِيّه وَآلِهِ خَيْرِ خَلْقِهِ، فَيَقُولُ الجاني الرَّاجي...»، وفي نهايته قال: «... **اتفق** مشقه مشقها بدايةً ونهايةً في ضمن يومٍ وسطيٍّ مع أَلَمٍ كلّيٍّ، والحمدُ لله على أفضاله، والصلاة على محمد وآله، تمت تمام تم».

٥ – تعذر الوقوف على ناسخ المخطوط، وتاريخ النّسخ؛ لعدم الإشارة إلى ذلك في هذه النّسخة المصوّرة، أو على مخطوطات المؤلّف التي حقّقت، أو كتب التّراجم.

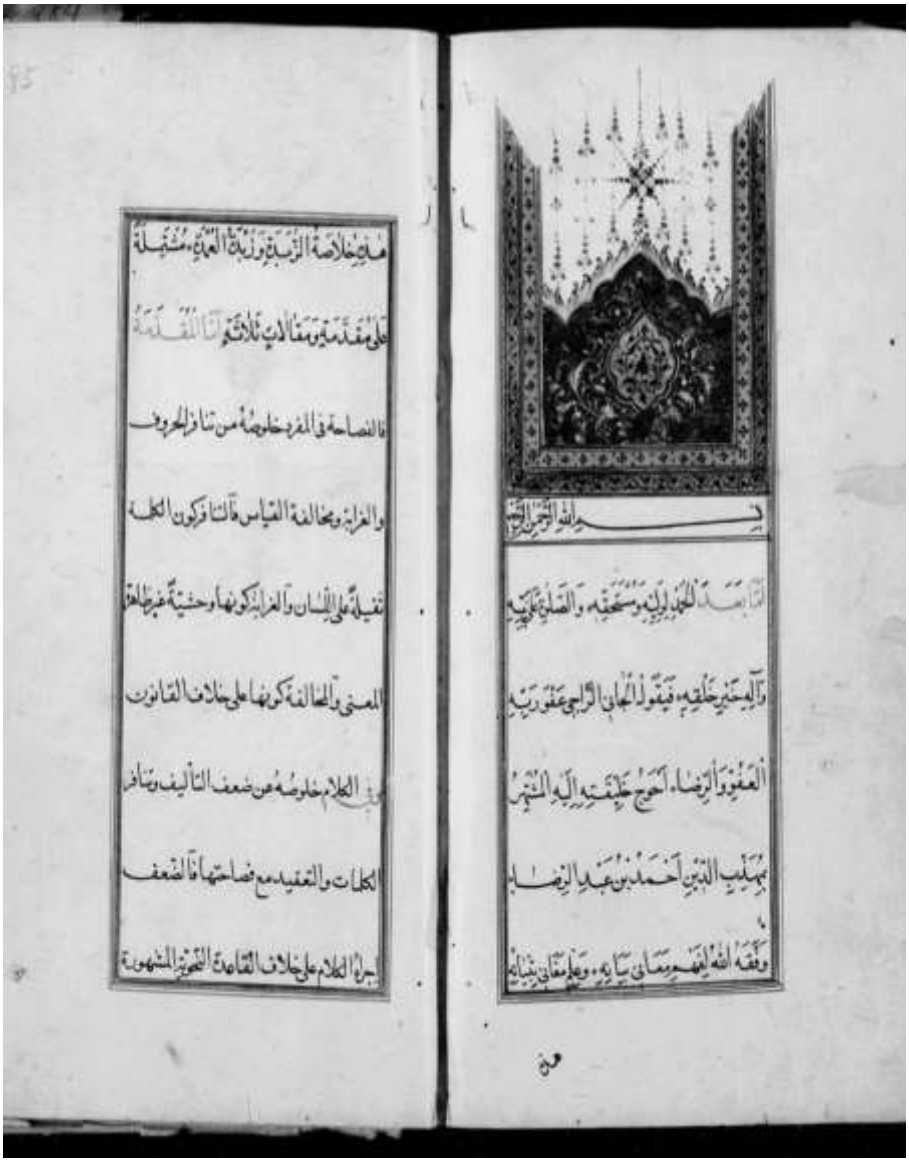

نموذج (ا) اللوح الأول

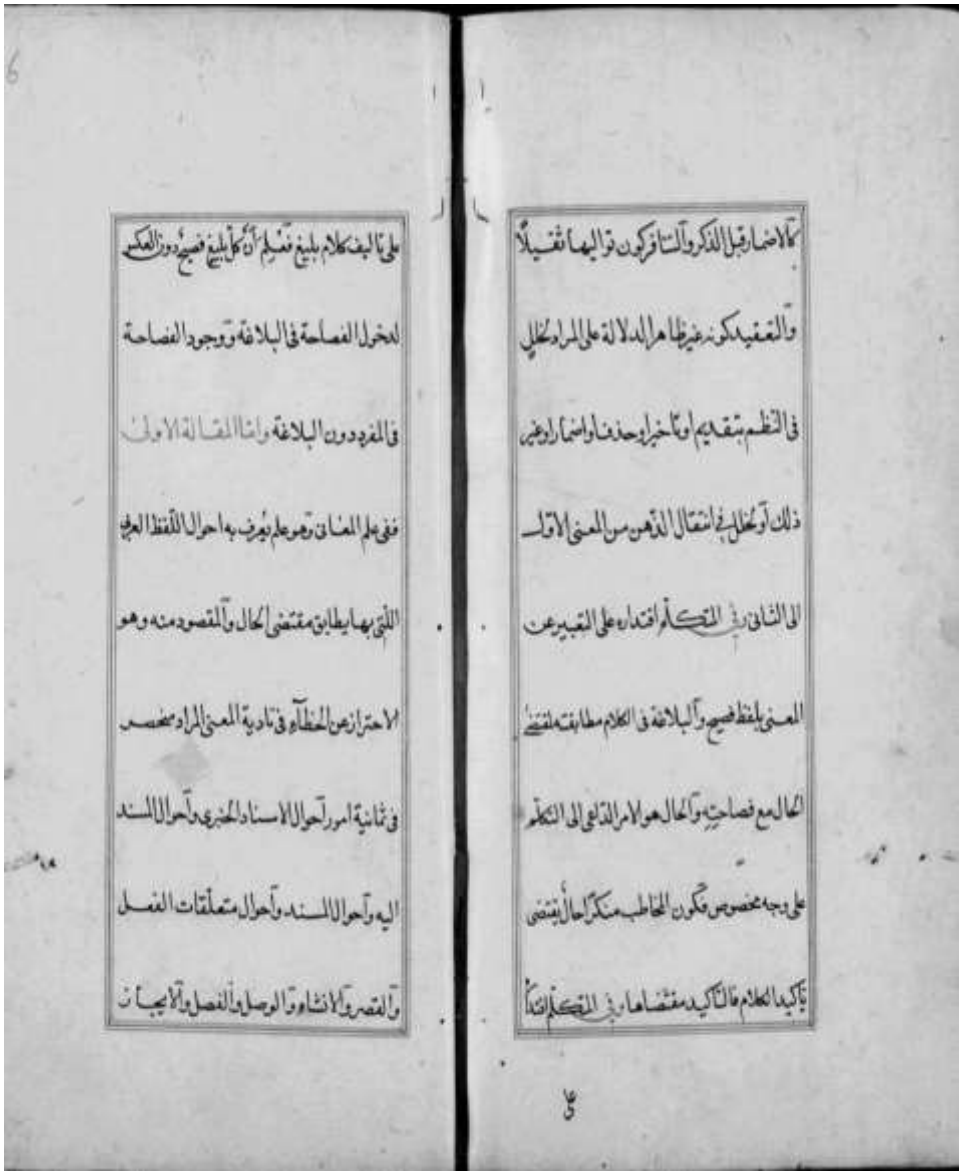

كالاضمار قبل الذكر والتشويش لكون تواليها ثقيلاً
والتعقيد كونه غير ظاهر الدلالة على المراد لخلل
في النظم بتقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير
ذلك او لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول
الى الثاني في المتكلم افتداره على التعبير عن
المعنى بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى
الحال مع فصاحته والحال هو الامر الداعي الى التكلم
على وجه مخصوص فكون الخاطب منكراً لحال يقتضي
تأكيد الكلام فالتأكيد مقتضى حال المتكلم افتداره

على تأليف كلام بليغ نسلم أن كل بليغ فصيح دون العكس
لدخول الفصاحة في البلاغة ووجود الفصاحة
في المفرد دون البلاغة واما المقالة الاولى
ففي علم المعاني وهو علم يعرف به احوال اللفظ العربي
التي بها يطابق مقتضى الحال والمقصود منه وهو
الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد مخصص
في ثمانية امور احوال الاسناد الخبري واحوال المسند
اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل
والقصر والانشاء والوصل والفصل والايجاز

نموذج (٢) اللوح الثاني

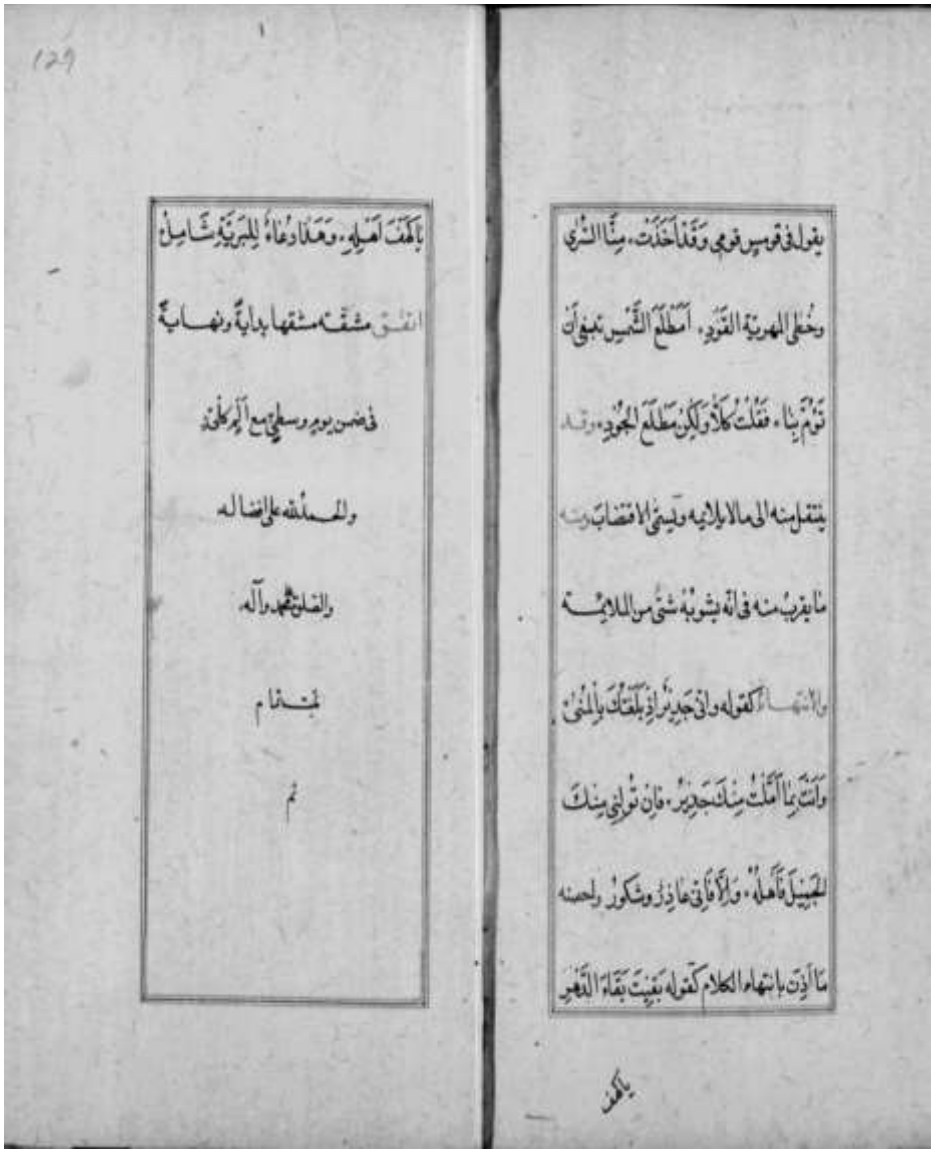

نموذج (٣) اللوح الأخير

القسم الثاني: النص المحقق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

أَمَّا بَعَد:

الحَمْدُ لِوَلِيّه وَمَسْتَحقّه، وَالصَّلاة عَلى نَبِيّه وَآلِهِ خَيْرِ خَلْقِهِ، فَيَقُولُ الجاني الرَّاجي عَفْوَ رَبِّهِ العَفُوّ وَالرِّضا، أَحْوَجُ خَلِيْقَتِهِ إِلَيْهِ، المُشْتَهِرُ بِمُهَذِّبِ الدِّيْنِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرِّضا، وَفَّقَهُ اللهُ لِفَهْمِ مَعَانِي بَيَانِهِ، وَعِلْمِ مَعَانِي تِبْيَانِهِ /[١/أ]، هَذِهِ خُلَاصَةُ الزُّبْدَةِ وَزُبْدَةُ العُمْدَةِ، مَشْتَمِلَةٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ(١)، وَمَقَالَاتٍ ثَلَاثَةٍ(٢).

أَمَّا المُقَدِّمَةُ؛ فالفصاحة(٣) في المفرد(٤) خُلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس، فالتنافر: كون الكلمة ثقيلة على اللسان(٥)، والغرابة كونها وحشية غير ظاهرة المعنى(٦)، والمخالفة كونها على خلاف القانون(٧).

(١) في الفصاحة والبلاغة وما يوصفان به.

(٢) يقصد بالمقالات الثلاثة: علم المعاني والبيان والبديع.

(٣) ابتداء الحديث عن الفصاحة والبلاغة، وخُلوصهما من العيوب...الخ، عادة تقلَّدتها باكورة مصنفات القزويني في تلخيصه وإيضاحه. ينظر: القزويني، محمد بن عبد الرحمن، "التلخيص في علوم البلاغة"، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي. (ط ١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٠٤م)، ص ٢٤.

(٤) أي: الكلمة المفردة ولها شروط.

(٥) وبالتالي سينعدم الذوق السليم.

(٦) أي: ليس دارجًا في الاستعمال اللغوي.

(٧) أي: القانون النحوي والصرفي الذي جاء على ألسنة العرب الفصيحة، ومن خالف القانون النحوي والصرفي فإنه يخرج بعد ذلك عن الفصحاء، فلا يقال عن هذه الكلمة: فصيحة.

وفي الكلام[١] خُلوصه عن ضعف التأليف، وتنافر الكلمات[٢]، والتعقيد مع فصاحتها؛ فالضعف: إجراء الكلام على خلاف القاعدة النحوية المشهورة[٣]، /[١/ب] كالإضمار قبل الذكر، والتنافر كون تواليها ثقيلًا، والتعقيد كونه غير ظاهر الدلالة على المراد[٤]؛ لخللٍ في النّظم بتقديم أو تأخير[٥]، أو حذف، أو إضمار، أو غير ذلك[٦]، أو لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأوّل إلى الثاني[٧]، **وفي** المتكلّم[٨]

(١) أي: تكون فصاحة الكلام.

(٢) مثل صعوبة اجتماع حرفين من مخارج متقاربة، أو تكرار أكثر من كلمة، فسيكون النطق في غاية المشقة.

(٣) أي: ضعيف في حكم النحاة، الذين يرون أن الترتيب ضعيف، بل ليس ناشئًا على القانون الصحيح، ويمثل له البلاغيون بقولهم: "ضرب غلامه زيدًا"، فالضمير في "غلامه" لم يعد على أقرب مذكور، بل عاد على متأخر، ولذلك إذا عاد الضمير على متأخر في لفظه ورتبته فإنه يكون شاذاً، ويكون الترتيب والتأليف في حكم أهل الفصاحة والبيان ضعيفًا، بالنسبة لما هو فصيح، أو لما هو مشهور.

(٤) لعلةٍ: إما في اللفظ أو في المعنى.

(٥) فمن الخلل في اللفظ مثّل لها القزويني بقول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكًا أبو أمه حي أبوه يقاربه

ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة". ص ٢٨.

فالفرزدق مدح خال هشام بن عبد الملك، واسمه إبراهيم، وقصده أن أبا أم هشام هو أبوه، فهو إذاً خاله، وهذا هشام ابن أخته، فإبراهيم خاله فتوصّل بتعقيده في النظم إلى المعنى المعقد بهذا التركيب الملتبس.

(٦) مثل كثرة التكرار والإضافات المتتابعة، لأنها تنافي فصاحة الكلام.

(٧) فالتعقيد في المعنى سيقود المعنى لمخالفة المعنى الصحيح، والتعبير السليم الذي يُرجى أن يعبّر به.

(٨) أي تكون فصاحة المتكلم.

اقتداره على التعبير عن المعنى بلفظ فصيح(١).

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحتِهِ(٢)، والحال: هو الأمر الدّاعي إلى التكلّم على وجه مخصوص(٣)، فكون المخاطب منكرًا حالٌ يقتضي تأكيد الكلام، فالتأكيد مقتضاها(٤).

وفي المتكلّم اقتداره(٥) /[٢/أ] على تأليف كلام بليغ، فَعُلِمَ أَنَّ كلّ بليغٍ فصيحٍ دون العكس(٦)؛ لدخول الفصاحة في البلاغة، ووجود الفصاحة في المفرد دون البلاغة(٧).

وأما المقالة الأولى ففي علم المعاني(٨): وهو علم يُعرف به أحوال اللّفظ العربي

(١) بعد فراغه من شروط الفصاحة في الكلمة والكلام، استأنف الفصاحة في المتكلم، وهي: القدرة على أن يتكلم المبدع بكلام فصيح، أي إيجاد الملكة بشروطها.

(٢) هذا تعريف الخطيب القزويني للبلاغة. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة". ص ٣٣. فالمطابقة في مجيء الكلام مشتملًا على تلك الخصوصية التي اقتضاها الحال.

(٣) تلك الخصوصية التي اعُتبرت في كلام المتكلم.

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾[الصافات: ٤] خطاب لمن ينكر هذا الأمر، ليزيل إنكار المخاطب.

(٥) تلك هي الملكة الكائنة لدى المتكلم تجعله قادرًا على تأليف الكلام البليغ، وتُجتلب هذه الملكة من كثرة المطالعة والقراءة والتأمل والكتابة.

(٦) فمعلوم أن الكلام الفصيح إن طابق المقام كان بليغا؛ لتأثيره في السامعين، وإن لم يطابق عُدّ فصيحاً غير بليغ؛ لعدم تأثيره في المخاطبين، فبينهما عموم وخصوص

(٧) أي: أنها فصيحة لأنها لم تصل إلى طبقة التأثير في المتلقين، فلم يكن وصفها بالبلاغة إلا من خلال فصاحة ألفاظها.

(٨) بدأ المؤلف مقالته الأولى بعلم المعاني، ثم البيان في المقالة الثانية، ثم البديع في المقالة الثالثة، على ترتيب القزويني والبلاغيين المتأخرين، وهذا الترتيب منطقي من حيث تأسيس الجملة، ثم تأثير =

الّتي بها يطابق مقتضى الحال[١]، والمقصود منه -وهو الاحتراز عن الخطأِ في تأدية المعنى المراد[٢]- منحصر في ثمانية أمور: أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلّقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والوصل والفصل، والإيجاز /[٢/ب] والإطناب والمساواة[٣].

أمّا الأمر الأول، فالخبر إما صادق أو كاذب[٤]، فالصادق المطابق للواقع، والكاذب خلافه[٥]، وقَصْدُ المخبر بخبره إمّا إفادةُ المخاطب الحكمَ[٦]، أو كونهُ عالمًا به، ويسمّى الأوّل فائدةُ الخبر، والثاني لازمُ فائدتِهِ[٧]، وقد يُنَزَّلُ العالم بهما منزلةَ

=

الجملة بيانيًّا في المخاطبين، ثم حلية الجمل بحلية الألفاظ، والمعاني التي تكون في علم البديع.

(١) هذا تعريف الخطيب القزويني لعلم المعاني. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص ٣٧.

(٢) جملة معترضة، كأنه يرد علم المعاني إلى البلاغة وليس إلى الفصاحة، وهذا رأي السكاكي والقزويني؛ لأن البلاغة هي التي يحترز لها عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وهذا الاعتراض جزء من تعريف السكاكي لعلم المعاني، وذلك بقوله: «إنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام، على ما يقتضي الحال ذكره». السكاكي، يوسف بن أبي بكر، "مفتاح العلوم"، تحقيق أكرم عثمان يوسف. (ط ١، بغداد: دار الرسالة، ١٩٨٢م)، ص٣٤١؛ والقزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص ٣٦.

(٣) أجملَ هذه الأمور ثم سيفصلها كفعل القزويني في ذلك. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة". ص ٣٨.

(٤) أي أحوال الإسناد الخبري.

(٥) بحسب النسبة الخارجية.

(٦) أي ثبوت الخبر أو انتفاؤه، فيريد المتكلم إخبار المخاطب بأمر يجهله.

(٧) يسميها البلاغيون: أغراض الخبر.

الجاهل؛ لعدم جريه على مقتضى علمه فيلقى إليه الخبر كالجاهل[١]، وإذا كان غرضه إفادَة المخاطب أحدَ الأمْرَينِ فالكلام على قدر الحاجة، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم فلا يؤكد[٢]، أو مترددًا فيه فيحسن[٣]، أو منكرًا[٤] فيجب بحسب الإنكار /[٣/أ] إزالةً له.

وإخراج الكلام عليها إخراجًا على مقتضى الظاهر، **وقد** يكون على خلافه[٥]، فيُجعل غير المتردّد متردّدًا[٦] طالبًا للحكم إذا قُدِّم المُلوّح فيؤكد الكلام، وغير المنكر كالمنكر[٧]، والمنكر كغيره إذا ظهر إمارة الإنكار[٨]، أو كان معه شيء إن تأمّل فيه لا ينكره، وهكذا اعتبارات النّفي[٩] من التجريد عن التأكيد[١٠]، وحسنه[١١]، ووجوبه[١٢].

(١) أحسن المؤلف الرأي، فقد ينزل العلماء منزلة الجهلاء للتسوية بينهما في الفعل؛ تقبيحًا وتشنيعًا على فعل أولئك العلماء، كوصف القرآن علماء بني إسرائيل بعدم إيمانهم وفقههم وديانتهم.

(٢) الخبر الابتدائي.

(٣) الخبر الطلبي.

(٤) الخبر الإنكاري: ففيه مراعاة أحوال المخاطبين، وهذه الثلاثة يسميها البلاغيون: أضرب الخبر.

(٥) وهو: تنزيل غير السائل منزلة السائل، وإخراج تلك التساؤلات من نفسه.

(٦) على خلاف الظاهر؛ لوجود أحوال تقتضي مخالفة الظاهر.

(٧) يؤكد له بأكثر من مؤكد.

(٨) ففي حال تنزيل المنكر منزلة غير المنكر لا يؤكد الكلام له.

(٩) أي: تلك اعتبارات الإثبات وقس عليها اعتبارات النفي، كقولك: ليس زيد منطلقًا.

(١٠) فلا يؤكد الخبر الابتدائي.

(١١) أي: يحسن تأكيده في الطلبي.

(١٢) أي: يجب تأكيده بحسب الإنكار.

والإسنادُ حقيقةٌ[١]، وهو إسناد الفعل أو معناه[٢] إلى ما هو له، ومجازٌ[٣]، وهو إسنادُ أحدهما إلى غير ما هو له للملابسة[٤]، فيفتقر إلى قرينة لفظية أو معنوية، /[٣/ب].

وأما الأمر الثاني، فحذف المسند إليه[٥] للاحتراز عن العبث[٦] بناء على الظاهر، أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين[٧]، أو امتحان تنبُّه السامع[٨]، أو مقدار تنبّهه، أو صونه عن اللسان، أو عكسه، أو تعيّنه، أو ادعاء، التعيُّن، ونحو ذلك، كالإنكار إذا احتيج إليه، نحو: "فاسق"، أي: زيدًا، وضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجرةٍ، أو سآمةٍ، أو فوات فرصةٍ، كقول الصياد: "غزال"، أي: هذا غزال، أو اتباع الاستعمال الوارد[٩] على تركه نحو: "رَمية من غير رام"[١٠].

---

(١) عقلية.

(٢) معنى الفعل كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها.

(٣) عقلي، ويسمى: حكميًا، قال عبد القاهر: «هذا المجاز الحكمي». وأدخله السكاكي في سلك الاستعارة بالكناية. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرّحمن، "دلائل الإعجاز"، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر. (ط ٣، القاهرة: مطبعة المدنِيّ، ١٤١٣هـ)، ص٢٩٦؛ والسكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٦٣٥-٦٣٦.

(٤) أي علاقة الملابسة.

(٥) عمود الجملة المسند، والمسند إليه، وركناها.

(٦) أي لا بد من وجود قرينة لحذف المسند إليه.

(٧) من العقل واللفظ.

(٨) بدأ المؤلف يسرد بعض الأغراض والدواعي لحذف المسند إليه، كما عند القزويني. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص ٥٣-٥٤.

(٩) كأمثال العرب لا يجوز تغييرها.

(١٠) والحق أن أغراض حذف المسند إليه كثيرة ولا يمكن حصرها؛ لأن منها ما يرجع إلى حال =

وذكره(١) /[٤/أ] لكونه الأصل ولا مقتضى للحذف، أو الاحتياط لضعف القرينة(٢)، أو التنبيه على غباوة السّامع، أو لزيادة التوضيح والتقرير(٣)، أو لتعظيمه، أو إهانته، أو التبرّك بذكره، أو الاستلذاذ به، أو لبسط الكلام، **وقد** يكون للتعجُّب والتهويل والإشهاد والتسجيل(٤).

وتعريفه(٥) بالإضمار لكون المقام للتَّكلّم، أو الخطاب، أو الغيبة، وأصل الخطاب كونه لمعيَّن، وَقد يُترك إلى غيره ليعمّ كلّ مخاطبٍ(٦)، وبالعلمية(٧) لإحضاره في ذهن السّامع، أو تعظيمه أو إهانته(٨)، /[٤/ب] أو إيهام استلذاذه، أو التبرّك به، وبالموصولية(٩) لعدم العلم بأحواله سوى الصلة، أو استهجان التّصريح بالاسم، أو زيادة التّقرير، أو التعظيم، أو تنبيه المخاطب على خطأٍ، أو الإيماءِ إلى علّة بناءِ الخبر،

=

السامع، ومنها ما يعود إلى نفس المتكلم نفسه.

(١) أي المسند إليه.

(٢) أو خفائها.

(٣) وتأكيد اختصاصه بالمسند.

(٤) سرد المؤلف بإيجاز بعض الدواعي والأغراض لذكر المسند إليه، كما عند القزويني. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص ٥٥-٥٦.

(٥) أي: المسند إليه، فالنحاة عندما ذكروا أقسام المعارف وغيرها، كان حديثهم مركّزًا على الحال الإعرابية صحةً وفسادًا، أما البلاغيون، فيتعدون إلى معنى المعنى، والأغراض البلاغية من وراء التراكيب.

(٦) ليدل على العموم البدلي بطريق المجاز أو الحقيقة.

(٧) أي: أغراض التعريف بالعلمية.

(٨) كقولك: أبو المروءة حضر، وأنف الشاة انصرف.

(٩) أي: أغراض التعريف بالموصول.

وباسم الإشارة[١] لتمييزه أكمل تمييزٍ، أو بيان حاله: قربًا وبُعدًا وتوسّطًا، أو تعظيمه، أو تحقيره، أو التعريض بغباوة السّامع، وباللام[٢] للإشارة إلى معهودٍ، أو إلى نفس الحقيقة، أو للاستغراق حقيقيًّا[٣]، أو عرفيًّا[٤]، وقد يأتي لواحدٍ باعتبار عهديّته في الذّهن خاصةً /[٥/أ] وَهو في المعنى كالنكرة، وبالإضافة[٥] بتعظيم شأن المضاف أو المضاف إليه، أو غيرهما، أو التحقير كذلك.

وتنكيره[٦]: للإفراد أو النوعيّة، أو التعظيم، أو التحقير، أو التّكثير، أو التقليل، **ووصفه**[٧] لكونه كاشفًا له، أو مخصّصًا، أو مدحًا، أو ذمًا، أو تأكيدًا، أو لبيان المقصود وتفسيره، **وتوكيده**[٨]: لتقريره، أو دفع توهّم التجوّز والسّهو، أو عدم الشمول، **وعطف بيانه**[٩] للإيضاحَ وقد يجيء لمجرّد المدح، **والإبدال منه**[١] لزيادة

(١) أي: أغراض التعريف باسم الإشارة.

(٢) أي: أغراض التعريف باللام، أو بـ "أل" على خلاف -لا يعنينا- عند النحاة، قال ابن مالك في ألفيته:

"أل" حرف تعريف أو "اللام" فقط فنمط عرفت قل فيه النمط

ابن مالك، محمد بن عبد الله، "ألفية ابن مالك"، اعتنى بضبطها والتعليق عليها عبد الله الفوزان. (ط٢، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ)، ص١٩.

(٣) فيشمل كل أحد من الأفراد، كمفردة "الإنسان" في القرآن الكريم.

(٤) أي: يدل من حيث العرف على أفراد معينين.

(٥) أي: أغراض التعريف بالإضافة.

(٦) أي: تنكير المسند إليه دون أن يدل على معين، وله أغراض بلاغية يطلبها المقام، ويوضحها السياق.

(٧) أي: وصف المسند إليه.

(٨) أي: توكيد المسند إليه.

(٩) أي: بيان المسند إليه.

التقرير، **والعطف عليه** /[٥/ب] لتفصيله، أو تفصيل المسند مع الاختصار بـ"الواو"، أو "الفاء"، أو "ثمّ"(٢)، أو لرد السامع إلى الصواب بـ"لا"(٣)، أو لصرف الحكم عن محكوم عليه إلى آخر بِ "بَلْ"(٤)، أو للشك، أو التشكيك بِ "أَو"(٥)، **وفصله** بضميره لتخصيصه بالمسند(٦).

وتقديمه(٧)؛ لأنه الأصل(٨)، ولا مقتضى للعدول عنه، أو لتمكين الخبر في ذهن السّامع، فإنّ فيه تشويقًا إليه، أو للتفاؤُل، أو التطيُّر، أو لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر، أو أنَّه يُستلذ به لكونه مطلوبًا، أو محبوبًا، **وقد** يفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي إن وليَ حرف /[٦/أ] النفي(٩)، وإلّا فقد يأتي للتخصيص ردًا على من زَعَمَ انْفِرادَ غيره به، أو مشاركته فيه، وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريريه أيضًا.

ويقدم لزومًا لفظ "مثل" و"غير"(١٠)، في نحو: "مثلك لا يبخل"، و"غيرك لا يجود"، أي "أنت لا تبخل"، و"أنت تجود"، من غير إرادة تعريض المخاطب، وتدخل

=

(١) أي: بدل من المسند إليه.

(٢) فالواو مثلًا كقولك: "جاءني محمد وزيد"، وقِس عليه.

(٣) كقولك: "جاءني محمد لا زيد".

(٤) كقولك: "جاءني محمد بل زيد".

(٥) كقولك: "جاءني محمد أو زيد".

(٦) أي: توسط ضمير الفصل بين المسند إليه والمسند، عندها يقصر المسند عليه.

(٧) أي: المسند إليه.

(٨) أصالة وتشريفًا.

(٩) عند عبد القاهر التقديم يفيد الاختصاص. ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ص١٢٤- ١٢٥.

(١٠) ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ص١٣٨- ١٣٩.

"كلّ" في حيّز النفي مؤخرةً عن أداته(١)، أو معمولةً للفعل المنفي، فيتوجّه النّفي إلى الشّمول خاصةً(٢)، ويفيد ثبوت الفعل أو الوصف لـ "بعضٍ"، أو تعلّقه به، وإلّا فيعمّ.

وتأخيره(٣) لاقتضاء المقام تقديم المسند كما سيأتي(٤).

هذا كله مقتضى الظاهر، /[٦/ب] وقد يخرج الكلام على خلافه(٥)، فيوضع المضمر موضع المظهر، نحو: "هو زيد عالم"، مكان الشّأن؛ ليتمكّن ما يعقبه في ذهن السّامع، فإنّه إذا لم يفهم منه معنًى انتظره، والمظهر موضع المضمر، فإن كان اسم إشارة، فلكمال العناية بتمييزه؛ لاختصاصه بحكم بديعٍ، أو للتّهكم بالسَّامع، أو التنبيه على بلادته، أو فطانته، أو ادّعاءِ ظهوره، وإن كان غيره؛ فلزيادة التمكين(٦)، أو لإدخال الرّوع في ضمير السّامع، أو لتقوية داعي المأمور(٧)، أو للاستعطاف.

ووضع كلٍّ من المضمر موضع الآخر يسمى التفاتًا(٨)، وهو: التعبير/[٧/أ] عن معنًى بطريقٍ من الثلاثة؛ التكلم والخطاب والغيبة بَعْدَ التعبير عنه بآخر منها، فَمِنِ التّكلم إلى الخطاب والغيبة، وَمن الخطاب إلى التّكلم والغيبة، وَمن الغيبة إلى التّكلم

(١) ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٢) نحو تقديم "كل" في "كل ذلك لم يكن".

(٣) أي: المسند إليه.

(٤) ينظر: "خلاصة الزبدة وزبدة العمدة" [١٠/أ]؛ والتحقيق، ص٢٧.

(٥) أي إتيان المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر.

(٦) نحو: قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ١ – ٢].

(٧) نحو قولنا: "أمير البلدة يأمرك بكذا".

(٨) قال السكاكي: "نقل الكلام عن الحكاة إلى الغيبة لا يختص بالمسند إليه،...ويسمى التفاتا". ينظر بتصرف: السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٣٩٥.

والخطاب، وَوجهه أنّ نقل الكلام من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ أَحْسَن تطريةً[١] لنشاط السّامع، وأكثر إيقاظًا له.

ومن خلاف المقتضى تلقّي المخاطَبِ بغير ما يترقّب[٢]، بِحَمْلِ كلامه على خلاف مراده؛ تنبيهًا على أنّه الأولى بالقصد، والسّائل بغير ما يتوقّع، بتنزيل سؤاله منزلَة غيره؛ تنبيهًا على أنه الأولى بحاله/[٧/ب] أو المهم له.

ومنه التّعبير عن المستقبل بالماضي[٣]، تنبيهًا على تحقّق وقوعه.

ومنه القلبُ، وَهَو: أَن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، فإن تضمّن اعتبارًا لطيفًا كالمبالغة، فمقبولٌ وإلّا فمردودٌ.

وَأَمَّا الأَمْرُ الثَّالِثُ، فحذفُ المسْندِ لِمَا مرّ في المسند إليه[٤]، **وذكره**[٥] لذلك، أو أَنْ يتعيّن كونه اسمًا أو فعلًا فَيفيد الثبوت أو التجدّد؛ **وإفراده**[٦] لكونه غيرَ سَبَبِيٍّ مع عدم إفادة تقوّي الحكم، والسَّبَبِيُّ جملةٌ عُلِّقَتْ على مبتدأٍ بعائدٍ غير مسند إليه/[٨/أ] في تلك الجملة، نَحو: "زيد أبوه منطلق"، **وكونه**[٧] **فعلًا**؛ لتقييده بأحَدِ الأزمنة الثلاثة مع الاختصار، وإفادة التجدّد، **وكونه اسمًا**؛ لإفادة عَدَمِهِما[٨]، **وتقييد الفعل بفضلةٍ**[٩]؛ لتربية الفائدة وتركه؛ لمانع منها كعَدَم العلم بالتقييد، أو خوف

(١) أي: تجديدًا له.
(٢) وسمه السكاكي بأسلوب الحكيم. ينظر السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٥٥٣.
(٣) وعكسه أيضًا.
(٤) ينظر: "خلاصة الزبدة وزبدة العمدة" [٤/أ]؛ والتحقيق: ص٢١.
(٥) أي: ذكر المسند.
(٦) أي: إفراد المسند.
(٧) أي: كون المسند.
(٨) أي: عدم التقيد المذكور والتجدد، فالاسم يفيد الثبوت.
(٩) بمفعول ونحوه.

انقضاء الفرصة، أو غيرهما.

وتقييده[١]**بالشرط**؛ لاعتبار التفاوت بين أدوات الشرط، **فـ "إنْ" و"إذَا"** للشرط في الاستقبال، لكن "إنْ" عدمُ الجزمِ[٢]، و"إذا" الجزمُ[٣]، وقد يُسْتَعْمَلُ "إنْ" في الجزم للتجاهل، أَو لعدم جزم المخاطب، أَو لتنزيله/[٨/ب] منزلةَ الجاهل؛ لعدم جريهِ على مقتضى العلم، أو للتوبيخ على الشرط، وتصويرِ أَنَّ المقام لاشتمالِهِ على ما يقلعه أصلًا، لا يصلح إلّا لفرضه فرضَ المحال، أَو للتغليب وَهو يجري في فنونٍ، وكلٌّ من جملتَي كُلّ فعليةٌ استقباليةٌ، ولَا يخالف ذلك إلّا لنكتةٍ؛ كإبراز غير الحاصل مَغرَضَ الحاصلِ، أو كون ما هو للوقوع كالواقع، أو إظهار الرغبة في الوقوع، أو التفاؤُل، أو التعريض[٤]، **و "لو"** للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها.

وتنكيره[٥] لإرادة عدم الحصر/[٩/أ] والعهد، أو للتعظيم، أو التحقير، **وتخصيصه**[٦] بالإضافة أو الوصف؛ لكون الفائدة أتم، **وتركه**[٧] لمانع من تربيتها[٨] كما مرّ.

وتعريفه[٩]؛ لإفادة السّامع حكمًا على أمرٍ معلومٍ له بإحدى طُرُقِ التعريفِ

---

(١) أي: تقييد المسند وهو الفعل.
(٢) بوقوع الشرط.
(٣) بوقوع الشرط.
(٤) من قول السكاكي. ينظر: السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٤٥٣.
(٥) أي: تنكير المسند.
(٦) أي: تخصيص المسند.
(٧) أي: ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف.
(٨) أي: في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة.
(٩) أي: تعريف المسند.

بِآخَرَ مِثلَهُ، أو لازِمَ حكمٍ كذلك، وقد يفيد باعتبار تعريف الجنس قصر الجنس على شيء تحقيقًا أو مبالغةً، **وكونه**(١) جملةً لتقوّى الحكم، أو لكونه سببيًّا، واسميّتها وفعليّتُها وشرطيّتُها للثبوت والتجدّد، واعتبارات أدوات الشّرط كما سبق، وظرفيّتُها لاختصار الفعليّة/[٩/ب]؛ لأنّها مقدّرة بالفعل على الأصحّ.

وتأخيره(٢) لِأَهَمّيّة ذكر المسند إليه كما مرّ(٣)، **وتقديمه**(٤)؛ لتخصيصه بالمسند إليه، أو للتّنبيه من أوّل الأمر على أنّه خَبَرٌ لا نعتٌ(٥)، أو للتفاؤُل، أو التشويق(٦).

وأمَّا الأمْرُ الرَّابِعُ، فالغرض من ذكر الفاعل أو المفعول مع الفعل إفادةُ تعلُّقِ كلٍّ منهما به(٧)؛ لا إفادة وقوع نفسه؛ فإن كان الغرض إثباته للفاعل أو نفيه عنه مطلقًا، نُزِّل منزلةَ اللّازم، ولم يقدّر له مفعول إذِ المقدر كالمذكور، وإلّا وجب التقدير بحسب القرائن(٨)، /[١٠/أ].

والحذف للبيان بعد الإبهام(٩)، أو لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداءً، أو للاختصار مع التعميم، أو بدونه(١٠)، أو لرعاية الفاصلة، أو لاستهجان ذكره، أو لغير

(١) أي: وكون المسند.

(٢) أي: تأخير المسند.

(٣) ينظر: "خلاصة الزبدة وزبدة العمدة" [٤/أ]؛ والتحقيق، ص٢١.

(٤) أي: تقديم المسند.

(٥) كقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة: ٣٦] [الأعراف: ٢٤].

(٦) إلى ذكر المسند إليه.

(٧) أحوال متعلقات الفعل.

(٨) أي: حال الفعل مع المفعول والفاعل.

(٩) كفعل المشيئة، كقولك: "لو شئتُ جئتُ".

(١٠) أي: للاختصار مجردًا من التعميم لوجود قرينة، كقولك: "أصغيت إليه" أي أذني.

ذلك، كإخفائه، أو التمكن من إنكاره، أو تعيّنه حقيقةً أو ادّعاءً.

وتقديم المفعول ونحوه على الفعل؛ لردّ الخطأ في التعيين أو الاشتراك(١).

والتخصيص: لازم للتقديم غالبًا، وقد يفيد التقديم الاهتمامَ بالمقدّم(٢)، وتقديم بعض معمولاته على بعضٍ؛ لأن أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه، /[١٠/ب] كالفاعل على غيره، والمفعول الأوّل على الثّاني، أو لأنّ ذكره أهم(٣)، أو لإخلال المعنى(٤) أو لفوات التناسُبِ(٥) بالتأخير.

وأمّا الأمر الخامس، فالقصر حقيقي وغيره(٦)، وكل منهما نوعانِ(٧): قصرُ الموصوفِ على الصفة(٨)، وَالصفة على الموصوف(٩)، والمخاطَبُ(١٠) إن اعتقد الشركة فقصر إفرادٍ(١١)، أو عَكْسَ ما اعتقده المتكلّم فقصر قلبٍ(١)، أو تساويا عنده فقصر

---

(١) أو لمن يعتقد لشركة، كقولك: "زيدًا عرفتُ وحده".

(٢) التقديم يفيد العناية والاهتمام رأي عبد القاهر. ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ص١٠٧.

(٣) تبع المؤلف في هذه القضية رأي السكاكي والقزويني في التقديم للعناية والاهتمام. ينظر: السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٤٤٣؛ والقزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص١٣٥.

(٤) فقد يكون تأخير الفاعل على المفعول والمفعول الثاني على الأول إخلالًا حقيقيًا بالمعنى.

(٥) وقد يكون فيه ما يخل بالتناسب في الفواصل والمقاطع.

(٦) وغير حقيقي، وهو الإضافي، والتقسيم وهذا التقسيم من حيث اعتبار عموم النفي، وخصوصه.

(٧) وتقسيم النوعين باعتبار نوع المقصور، والمقصور عليه.

(٨) كقولك: "ما حافظ إلا شاعر".

(٩) كقولك: "ما شاعر إلا حافظ".

(١٠) أي: وأقسام القصر الإضافي باعتبار حال المخاطب.

(١١) أي: يسمى قصر إفراد.

تعيينٍ[٢]، وَشرط قصر الموصوف على الصّفة إفرادًا عدمُ تنافي الوصفينِ، وقلبًا تحقّقِ تنافيهما، وقصر التّعيين أَعَمُّ[٣]، /[١١/أ] وللقصر طرق؛ منها: "العطف"، وَمنها: "النّفي والاستثناء"، وَمنها: "إنّما"، وَمنها: "التقديم"، ودلالة الرابع[٤] على القصر بالذّوق السّليم والطبع المستقيم، وَالباقية[٥] بالوضع[٦]، والأصل في الأوّل[٧] النّص على المثبت وَالمنفي، فلا يُترك إلا كراهة الإطناب، **وفي** الباقية[٨] النّصّ على المثبت فقطْ، وَالنفي لا بجامع الثاني[٩] بخلاف الأخِيْرَينِ[١٠]، وَأصل الثاني كونُ ما استُعمل له مما يجهله المخاطب، وينكره بخلاف الثالث.

وقد ينزّل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيُستعملُ له الثاني[١١] إفرادًا أو قلبًا، والمجهول[١٢] منزلة المعلوم؛ /[١١/ب] لادّعاءِ ظهوره فيستعمل له الثالث[١٣].

=

(١) أي: يسمى قصر قلب.

(٢) أي: يسمى قصر التعيين.

(٣) تلك شروط أقسام القصر الإضافي باعتبار حال المخاطب.

(٤) القصر بطريق التقديم، ودلالته على القصر بالتقديم تفهم من قرائن الأحوال والذوق.

(٥) القصر بطريق "العطف"، و "النّفي والاستثناء"، و "إنّما".

(٦) أي: تدل على القصر بأصل وضعها اللغوي.

(٧) أي: القصر بطريق "العطف".

(٨) أي: القصر بطريق "النّفي والاستثناء"، و "إنّما"، و "التقديم".

(٩) أي: القصر بطريق "النّفي والاستثناء".

(١٠) أي: القصر بطريق "إنّما"، و "التقديم".

(١١) أي: القصر بطريق "النّفي والاستثناء".

(١٢) أي: وينزّل المجهول.

(١٣) تلك مواقع المقصور عليه مع طرق القصر.

ثمّ القصر يقع بين المبتدأِ والخبر، والفعل والفاعل، وبين الفاعل والمفعول، وبين المفعولين، وبين ذي الحال والحال، وغير ذلك؛ **ففي** "الاستثناء" يؤخّر المقصور عليه مع "الأداة"، و"التقديم" قليل، **وفي** "إنّما" يؤخّر المقصور عليه ولا يقدّم للإلباس، و "غيرُ" ك "إلّا" في إفادة القَصْرَيْنِ(١)، إفرادًا وقلبًا وتعيينًا، وامتناع مجامعة "لا" العاطفة(٢).

وأمَّا الأمر السّادس، فالإنشاء نوعان: طلبيٌّ(٣) وغيره(٤) كأفعال المدح والذم/[١٢/أ] وصيغ العقود.

وأنواع الطّلبيّ كثيرة، **منها:** التمنِّي؛ ولفظه "ليت"، ولَا يشترط إمكان المتمنيّ، وقَد يتمنّى بـ"هل"، وبـ"لو"، وبـ"لعلّ" فتعطى حكم "ليت"(٥)، وينصب في جوابه المضارع على إضمار "أن"(٦).

ومنها: الاستفهام، وألفاظه: **"الهمزة"**، وهي لطلب التصديق أو التّصور، والمسؤول عنه بها ما يليها(٧)، كالفعل، والفاعل، والمفعول.

و**"هل"**، وهي لطلب التصديق فحسبُ، وتخصيص المضارع بالاستقبال، وَهي بسيطة يُطلب بها وجود الشيء أو لا وجوده، ومركبة يطلب بها/[١٢/ب] وجود شيءٍ لشيء، أو لا وجوده له، **و"ما"**، و"من" و"أيّ"، و"كم"، و"كيف"،

---

(١) أي: قصر موصوف على صفة والعكس.

(٢) أي: اجتماع "غير" و"لا" في مثال واحد، فمنع البلاغيون قولك: "ما زيد غير شاعر لا كاتب". ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص١٥١.

(٣) ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب.

(٤) وغير طلبي، وقد انصرف البلاغيون عنه لقلة المباحث البلاغية فيه.

(٥) أدوات ليست للتمني في الأصل.

(٦) كقولك: "لعلي أعتمر فأزورك"، فأضمرت "أن" والتقدير: "فأن أزورك".

(٧) اعتمد المؤلف هنا رأي عبد القاهر. ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ص١١١.

و"أين"، و"أنَّ"، و"متى"، و"أيَّان"، وهي تشرك في طلب التصور فقط، فيطلب بـ "ما" شرح الاسم أو ماهية المسمى، وتقع "هل" البسيطة في الترتيب بينهما، ويسأل بـ "من" عن العارض المشخص لِذِي العلم، **وبـ "أي"** عمَّا يميّز به أحد المتشاركين في أمرٍ يعمُّهما، **وبـ"كم"** عن العدد، وبـ"كيف" و"أين" و"متى" عن الحال والمكان والزمان، و بـ"أيَّان" عنه مستقبلًا وَيستعمل في مواضع التفخيم، و "أنَّ" بمعنى "كيف" وَ"مِن أَيَن"/[١٣/أ]، وَتُستعمل الاستفهامية للاستبطاء، والتّعجب، والتعجيب، والتقرير، والإنكار، والتهكّم، والتحقير، والوعيد، والتّهويل، والاستبعاد، والتنبيه على الضلال(١).

ومنها: الأمرُ، وهو: طلب الفعل استعلاءً، وقد يستعمل للإباحة والتهديد والتعجيز والتسخير والاهانة والتسوية والتمنّي والدعاء والالتماس(٢).

ومنها: النّهيُ، وهو: طلب الكف عن الفعل استعلاءً، وقد يستعمل للتهديد والدعاء والالتماس(٣).

وهذه الأربعة(٤) /[١٣/ب] يجوز تقدير الشرط بعدها.

ومنها: النّداء، وَقد يُستعمل في غير طلب الإقبال، كالإغراء، والاختصاص(٥).

ثمّ الخبر قد يقع موقع الإنشاء(٦) للتفاؤل، أو إظهار الحرص في وقوعه، والدعاء بصيغة الماضي يحتملهما، أو للاحتراز عن صورة الأمر، أو حمل المخاطب على المطلوب.

(١) هذه بعض الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام.
(٢) هذه بعض الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الأمر.
(٣) هذه بعض الأغراض البلاغية التي يخرج إليها النهي.
(٤) التمني والاستفهام والأمر والنهي.
(٥) هذه بعض الأغراض البلاغية التي يخرج إليها النداء.
(٦) أي: قد يسري إلى كل منهما بعض أحكام الآخر.

وأمَّا الأمر السَّابع(١)، فالوصل عطف الجملة على الجملة، وَالفصل تركه(٢)، فَالأوْلى منهما إمّا أن يكون لها محلٌّ من الإعراب أَو لَا(٣)، وعلى الأوّل إن قُصِدَ تشريك الثانية لها/[١٤/أ] في حكمه عُطِفَتْ عليها، وَشرطُ كونه بـ "الواو" ونحوه مقبولًا كونُ جهةٍ جامعةٍ بينهما، وَسيُذكر الجامع وإلّا فُصِلَتْ عنها، وَعلى الثّاني إن قُصِدَ ربطها بها على معنًى عاطفٍ سوى "الواو"(٤) عُطِفَتْ به، وإلّا فإن كان للأولى حكمٌ لم يُقْصَدْ إِعْطَاؤُهُ للثانية فالفصلُ(٥)، وإلّا فإن كان بينهما كمالُ الانقطاع(٦) أَو كمال الاتصال، بأَن لا يكون بينهما تعلُّقٌ أصلًا، أَو تكون الثّانية بمنزلة الأوُلى، أَو شِبْهُ أَحَدِهما فكذلك(٧)، وإلّا فالوصل.

أَمّا كمالُ الانقطاع فلِاختلافهما خَبَرًا وإنشاءً(٨) لفظًا/[١٤/ب] ومعنًى، أو معنًى فقط، أو لعدم جامع بينهما، وأمَّا كمالُ الاتصال فلكون الثانية مؤكدةً للأوُلى، أو بدلًا منها، أو بيانًا لها(٩)، وأمَّا كونها كالمنقطعة عنها(١) فلكون عطفها عليها موهمًا

---

(١) الوصل والفصل.

(٢) اعتمد المؤلف قول عبد القاهر في عطف الجمل بعضها على بعض أو ترك العطف فيها. ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ص٢٢٢.

(٣) أحوال الفصل والوصل للاشتراك في الحكم.

(٤) أي: الوصل بغير الواو من حروف العطف.

(٥) لعدم الاشتراك في القيد.

(٦) بلا إيهام.

(٧) مواضع الفصل أربعة: كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال. ينظر: القزويني، محمد بن عبد الرحمن، "الإيضاح في علوم البلاغة". (ط٤، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٨م)، ص١٧٠.

(٨) فيكون بينهما تباين فلا يوجد سبب للعطف.

(٩) الصلة المعنوية تغني عن الرابط في التوكيد وعطف البيان والبدل، ولهذا ترك العطف.

لعطفها على غيرها، أَو كالمتصلة بها[٢] فلكونها جوابًا لسؤالٍ اقتضتهُ الأُولى، ويُسمَّى الفصلُ الأوّلُ قطعًا، وهذا استئنافًا، وَهو ثلاثة[٣]، فإنَّ السّؤال إمّا عن سبب الحكم مطلقًا، أو عن سببٍ خاصٍّ، أو عن غيرهما.

وَأَمَّا الوصل لدفع الإيهام[٤]، فكقولك: "لا، وأيّدك الله"، **وأمّا** لتوسّطهما بين كمال الانقطاع/[١٥/أ] وكمال الاتصال[٥]؛ فلاتفاقهما خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى، أو معنىً فقط بجامعٍ، وَالجامعُ يكونُ باعتبار المسند إليهما والمسنَدينِ، وَهَو عقليٌّ بأن يكون بينهما اتّحادٌ في التصوّر، أو تماثل، أو تضايُفٌ[٦]، أو وهميٌّ بأن يكون بين تصوّريهما شِبْهُ تماثلٍ، أو تضادٌ، أو شِبهُ تضادٍ، أو خياليٌّ[٧] بأن يكون بين تصوّريهما تقارنٌ في الخيال.

ومن محسّنات الوصل: تناسبُ الجملتينِ في الإسميّة، والفعليّة في المضيّ والمضارعة، إلاّ لمانعٍ، كإرادة التجدّد، أو المضيّ في أحديهما والثبوت، أو المضارعة في

=

(١) موضع الفصل الثالث شبه كمال الانقطاع.

(٢) موضع الفصل الرابع شبه كمال الاتصال.

(٣) لا يعطف بين السؤال والجواب، فللاستئناف ثلاثة أضرب يتحقق بينها الربط المعنوي.

(٤) يسمى كمال الانقطاع مع الإيهام، لاختلاف الجملتين خبرًا وإنشاءً، وفي ترك العطف يوهم بغير المقصود، فيؤتى بالعطف لدفع الإيهام.

(٥) يطلق عليه التوسط ببين الكمالين. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص١٩٠.

(٦) كما بين السبب والمسبب، فيكونان متوافقين غير مفترقين.

(٧) تبع المؤلف رأي السكاكي والقزويني في الجامع بين الشيئين، وهو إما عقلي أو وهمي أو خيالي. ينظر السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٤٦٨؛ والقزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص١٩٢.

الأُخرى[١]. /[١٥/ب]

وأمَّا الأمر الثَّامن[٢] فالإيجازُ، أداءُ المقصود بأقلّ من عبارة مُتعارَفِ أَوساط الناسِ في البلاغة، والإطنابُ أداؤُه بأكثر منها، وَالمساواة أداؤُه بتلك العبارة[٣]، أَو الإيجاز كونُ اللفظ ناقصًا عن أصل المراد وافيًا به، والإطناب كونُه زائدًا عليه لفائدةٍ، والمساواة كونه بمقداره[٤].

والإيجاز ضربان: إيجازُ القصر، وهو ما ليس بحذفٍ، وإيجاز الحذفِ، والمحذوفُ إمّا جزءُ جملةٍ مضافٌ، أَو موصوفٌ، أو صفةٌ، أو شرطٌ، أو جوابُ شرطٍ لمجرّد الاختصار[٥]، أَو للدلالّة على أنّه/[١٦/أ] لا يحيط به الوصفُ، أو لتذهب النّفسُ كل مذهبٍ، أَو لغير ذلك، وإمَّا جملةٌ مسبّبةٌ عن مذكورٍ، أو سببٌ لمذكور، أَو غيرهما، وإمَّا أكثرُ من جزءِ جملةٍ.

ثم إنه قد لا يقام شيءٌ مقام المحذوف، وَقد يُقام، وَقد يدل العقلُ على الحذف، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، أَو العقل عليهما، أَو عليه[٦] والعادة على التعيين، أَو الشروع في الفعل[٧] أَو الاقتران.

---

(١) أعرض المؤلف عن الحديث في الجملة الحالية، وكأنه يرى أن مجالها في النحو لا طائل منها، بينما أفاض فيها القزويني. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص١٩٦.

(٢) الإيجاز والإطناب والمساواة.

(٣) تبع المؤلف السكاكي. ينظر السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٤٩٣.

(٤) وقد تبع المؤلف هنا القزويني. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٢١٠.

(٥) خطأ في الأصل: «الاختصاص» لعله من الناسخ، ولعل المؤلف قصد «الاختصار» وهكذا في التلخيص، ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٢١٧.

(٦) أي: يدل العقل.

(٧) خطأ في الأصل: «الشرع في العقل» لعله من الناسخ، ولعل المؤلف قصد «الشروع في =

والإطناب إمّا بالإيضاحِ بعد الإبهام، ليتمكّن في النفس فضلَ تمكّنٍ، أَو بذكر الخاصِّ/[١٦/ب] بعد العامِّ؛ للتنبيه على فضله، أو بالتكرير لنكتةٍ كالتأكيد، أَو بالإيغال؛ وهو ختم البيت أو الكلام بما يفيد نكتةً يتمُ المعنى بدونها، كزيادة المبالغة وتحقيق التشبيه، أَو بالتّذييل؛ وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتأكيد؛ فَمنه[١] ما لا يخرج مخرج المثَل، وَمنه ما يخرج مخرجه، وَمنه لتأكيد منطوقٍ، ومنه لتأكيد مفهومٍ، أَو بالتكميل[٢] وهو: أَن يؤتى في كلامٍ يُوهمُ خلاف المقصود بما يدفعه، أَو بالتتميم، وهو: أَن يؤتى في كلامٍ يوهمُ خلاف المقصود بفضلةٍ/[١٧/أ] لنكتةٍ كالمبالغة، أَو بالاعتراض، وهو: أَن يؤتى في أثناءِ الكلام أَو بين كلامين متّصلينِ معنًى بجملةٍ أَو أكثر، لا محلّ لها من الإعراب؛ لنكتةٍ سوى دفع الإيهام، كالتنزِيهِ والدّعاء والتنبيه، أَو بغير ذلك.

وقد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه، وقلّتها بالنِّسبة إلى كلامٍ آخَر مساوٍ[٣] لهُ معنًى[٤].

وَأَمَّا المقالة الثانية، ففي علم البيان، وهو: علم يُعْرَفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ بطُرُقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة[٥] عليه، وَالمقصود منه/[١٧/ب] في ثلاثة أمور،

=

الفعل» وهكذا في التلخيص، ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٢٢١.

(١) والتذييل ضربان.

(٢) وهو الاحتراس.

(٣) أي: المساواة.

(٤) بهذه الجملة ختم المؤلف المقالة الأولى: (علم المعاني)

(٥) تجاوز المؤلف الحديث عن الدلالة وأنواعها ومسمياتها، وولج مباشرة إلى مكونات علم البيان.

التشبيه، وَالحقيقة، والمجاز، والكناية[١].

أمَّا الأمر الأوَّل، فالتشبيهُ، هو الدلالةُ على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في المعنى، لا على وجه الاستعارة، وَأركانه: طرفاه، وَوجهه، وأداته.

فطرفاه إمّا حسّيانِ أَو عقليانِ، أَو مختلفان، والمراد بالحسي ما يُدركُ هو أَو مادّته بإحدى الحواسّ الظاهرة، وَالعقليّ ما عدا ذلك، فيدخل في الحسيِّ الخياليُّ، وفي العقلي الوهميُّ.

ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقًا أَو تخييلًا[٢]، وهو إمّا خارج عن حقيقتهما، أَو غير خارج صفة، إمّا حقيقةٌ/[١٨/أ] حسيّةٌ، كالكيفيات الجسميّة، وإمَّا عقليّة، كالكيفيات النفسية، **وإمَّا** إضافيّةٌ؛ كإزالة الحجاب في تشبيه الحجّة بالشمس، **وأيضًا** إمَّا واحدٌ أو بمنزلة الواحد لكونه مركبًا من متعدّدٍ، وكلٌّ منهما حسيّ وعقليّ، **وإمَّا** متعدّد[٣] كذلك أو مختلف. والحسيّ طرفاه حسيّان لا غير، والعقلي أعم، **وقد** يُنتزع الشّبَهُ من نفس التّضادّ لاشتراك الضدّين فيه، فيُنزَّلُ منزلةَ التناسب بواسطةِ تمليح أو تهكم.

وأداته "الكاف"، و"كأنّ"، و"مِثل"، و"شِبْه"، وما في معناه، وَالأصل/[١٨/ب] في "الكاف" ونحوه أن يَلِيَهُ المشبّه به لفظًا أو تقديرًا، **وقد** يليه غيره، **وقد** يذكر فعلٌ يُنبأُ عنه، نَحو: "علمتُ زيدًا أسدًا" إن قرب[٤]، وإلا فحسبتُ[٥].

والغرض منه يعود إلى المشبّه، وَهو بيانُ إمكانه، أَو حاله، أَو مقدارها، أَو

(١) هذه مباحث علم البيان المستقرة عند المؤلف والبلاغيين من قبله.

(٢) من أقسام التشبيه باعتبار وجه الشبه.

(٣) أقسام التشبيه باعتبار الإفراد، والتعدد، والتركيب.

(٤) التشبيه.

(٥) إن بعُد التشبيه.

تقريرها[١]، وَقيل هذه الأربعة تقتضي أَن يكون وجهُ الشّبَهِ في المشبه به أتمّ، وهو به أشهر، أَو تزيينُهُ أَو تشويهه أَو استطرافه، **وقد** يعودُ إلى المشبه به وَهو إيهامُ أنّه[٢] أتمّ، وذلك في التشبيه المقلوب، أَو بيان الاهتمام به ويسمّى/[١٩/أ] إظهار المطلوب[٣]، **وهو** باعتبار طرفيه[٤] تشبيهُ مفردٍ بمفردٍ، مقيّدَينِ أَو غير مقيّدَينِ، أَو مختلفين، أَو مركبٍ بمركبٍ، أَو مفردٍ بمركّبٍ، أَو مركّبٍ بمفردٍ، **وإذا** تعدّد[٥] طرفاه فملفوفٌ أو مفروق، أَو الأوّل أَو الثاني فتشبيه التسوية أَو الجمع، **وباعتبار وجهه**[٦] تمثيل، وَهو ما وجهه منتزع من متعدّدٍ[٧]، أو غيره[٨]، وهو بخلافه، أَو مجمل لم يذكر وجهه، فَظاهرٌ أَو خفيٌّ، **ومنه** ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفَينِ، وَما يذكر فيه وصف المشبّه به وحدَه، وَما يذكر فيه/[١٩/ب] وصفُهُما أو مفصّلٌ مذكورٌ وجهه، وقد يذكر ما يستتبعه مكانه تسامحًا، أو قريب مبتذلٌ، وَهو ما ينتقل فيه من المشبّه إلى المشبّه به، بلا تدقيق نظر لظهور وجهه؛ لكونه أمرًا جُمليًا، أَو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذّهن، عند حضور المشبه لقرب المناسبة، أو مطلقًا لتكرره على الحسّ، أو بعيدٌ غريبٌ[٩] وهو بخلافه لعدم الظُّهور؛ لكثرة التفصيل

(١) أي: تقرير حاله في نفس السامع.

(٢) أي: المشبه به.

(٣) تبع المؤلف السكاكي في التشبيه المقلوب، والغرض منه بيان الاهتمام به، فسماه إظهار المطلوب. ينظر السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٥٧٤.

(٤) أقسام التشبيه باعتبار الطرفين.

(٥) أنواع التشبيه المتعدد.

(٦) أقسام التشبيه باعتبار وجه الشبه.

(٧) وشرط السكاكي أن يكون غير حقيقي. ينظر "مفتاح العلوم"، ص٥٧٥.

(٨) التشبيه.

(٩) أي: التشبيه البليغ.

لندور الحضور[١] عند الحضور لبُعد المناسبة، أَو مطلقًا لكونه وهميًّا، أَو مركّبًا خِياليًّا أَو عقليًّا، أو لقلّة تكرّره على الحسّ.

وباعتبار أداتِهِ[٢]/[٢٠/أ] مؤكد؛ وهو ما حذفت منه، أَو مرسل وهو بخلافه، **وباعتبار** الغرض[٣] مقبولٌ وهو الوافي بإفادته أَو مردود وهو بخلافه.

وأعلى مراتب التشبيه[٤] حذف وجهه وأداته فقط، أو مع حذف المشبّه، نَحو "أسد" في مقام الإخبار عن "زيد"، ثمّ حذف أحدهما كذلك، أَو مع حذف المشبه وَلا قوّة لغيره.

وأمَّا الأمر الثاني[٥]، فالحقيقةُ الكلمةُ المستعملةُ فيما وُضِعَتْ له في اصطلاحٍ به التخاطُب، **والمجاز** مفردٌ ومركبٌ، **أمّا المفرد**؛ فهو الكلمةُ المستعملةُ في غير ما وُضِعَتْ لَه في اصطلاحٍ/[٢٠/ب] به التخاطب[٦]، على وجه يصحُ مع قرينة صارفةٍ عن جواز إرادته، فَلا بُدَّ له من العلاقة، وكلّ منهما لُغَوِيٌّ وشرعيٌّ وعرفيٌّ، خاصٌّ أو عامّ[٧]، **والمجاز**: إن كانت علاقتُهُ غير المشابَهَةِ فمرسلٌ وإلاّ فاستعارةٌ.

---

(١) المشبه به.

(٢) أقسام التشبيه باعتبار أداته.

(٣) أقسام التشبيه باعتبار الغرض.

(٤) خاتمة التشبيه.

(٥) خطأ في الأصل: «الثالث» لعله من الناسخ، ولعل المؤلف قصد «الثاني». ينظر: "خلاصة الزبدة وزبدة العمدة" [٢٠/ب].

(٦) تبع المؤلف القزويني في تعريفه الحقيقة والمجاز. ينظر: القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ص٢٥٠.

(٧) عند الأصوليين هذه أنواع الحقيقة، ينظر: قدامة، عبد الله أحمد، "روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه"، تحقيق شعبان إسماعيل، (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٩٩٨م)، ١: ٤٩٢.

والمرسل، كاليد في النّعمةِ والقدرة[١]، **ومنه**[٢] تسميةُ الشيء باسم جزئه، أَو كله، أَو سببه، أو مسبّبه، أَو ما كان عليه، أَو ما يؤول إليه، أَو محلّهِ، أَو حالِه، أَو آلتِهِ.

والاستعارة التحقيقيّة: أن يكون المشبّه المتروك شيئًا محققًا حسًّا أَو عقلًا، **وهي** باعتبار الطرفينِ[٣] أي: المستعار/[٢١/أ] منه والمستعار له قسمان؛ لأنه إن أمكن اجتماعهما في الاستعارة فوِفاقيّةٌ وإلاّ فعناديّةٌ، ومن العنادية التهكّميّة والتمليحيّة، باستعمال لفظ المستعار في الضّد أو النقيض، **وباعتبار الجامع**[٤] قسمانِ؛ لأنّه إمّا داخلٌ في مفهوم الطرفينِ أَو غير داخل، **وأيضًا** إمّا عاميّةٌ مبتذلةٌ لظهور الجامع فيهما، أو خاصيّةٌ غريبةٌ، والغرابة في نفس الشّبَهِ، **وباعتبار الثلاثة**[٥] ستّة؛ لأنّ الطرفينِ إن كانا حسّيينِ فَالجامع حسيّ أو عقليٌّ أو مختلفٌ، وإلاّ فهما عقليّان أو مختلفانِ. /[٢١/ب]، **وباعتبار اللفظ**[٦] قسمانِ، لأنّه إن كان اسم جنسٍ فأصليةٌ وإلاّ

(١) هذا قول المخالفين لأهل السنة والجماعة من المعطِّلة – كالجهمية والمعتزلة – الذين يُؤَوّلُون صفة اليدين، ويقولون: المراد بها القدرة أو النعمة، وهو قول مخالفٌ لإجماع السلف، فلا يُعْرف أحد منهم أوَّلها بالقدرة والنِّعمة، وأما تفسير اليد بالقدرة والنعمة مخالفٌ لظاهر لفظ الآيات؛ لأن سياقها يمنع من ذلك التفسير كما زعمت المعطلة. ينظر: قدامة، عبد الله أحمد، "لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد"، شرح محمد بن صالح العثيمين، (ط٣، الرياض: دار طبرية، ١٩٩٥م)، ص٤٩–٥٠.

(٢) أي: ومن علاقات المجاز المرسل؛ الجزئية والكلية...الخ.

(٣) أي: أقسام الاستعارة.

(٤) أقسام الاستعارة باعتبار الجامع.

(٥) أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع.

(٦) أقسام الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار.

فتبعيةٌ[١]، كالفِعلِ، وما يشتق منه والحرف، **وباعتبار آخر**[٢] ثلاثة أقسامٍ؛ لأنها إن لم تُقترن بصفةٍ معنويّةٍ فمطلقةٌ، وإن قُرنت بما يلائم المستعار له فمجرّدةٌ، أَو بما يلائم المستعار منه فمرشّحةٌ، وقد يجتمعانِ[٣].

وأما المركّب، فهو اللّفظ المستعملُ فيما شُبِّهَ بمعناه الأصليّ تشبيهَ التمثيل للمبالغة، فَيسمى التمثيل على سبيل الاستعارة والتمثيل مطلقًا، فإذا فشا استعماله كذلك سُمِّي مَثَلًا.

وقد[٤] يُضمر التشبيه في النفس/[٢٢/أ] فلا يُصرَّح بشيء من أركانه سِوى المشبَّه، ويدلُّ عليه بأن يثبتَ للمشبَّه أمرٌ مختصٌ بالمشبّه به، فيسمَّى التشبيه المضمرُ استعارةً بالكناية، وإثبات الأمر للمشبّه استعارةً تخييليةً[٥].

وأمَّا الأمر الثالث، فالكناية لفظ أُرِيْد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، **وهي** ثلاثة[٦]: **الأولى**: ما يُطلَب بها غير صفةٍ ولا نسبة[٧]، **فمنها** ما هي معنىً واحد، ومَا هي مجموع معانٍ، وشرطهما الاختصاصُ بالمكنى عنه، **والثّانية**: ما يُطلب بها صفة، فإن لم يكن الانتقال بواسطة/[٢٢/ب] فقريبةٌ واضحةٌ أو خفيةٌ، وإلاّ فبعيدةٌ،

(١) يتفرع من الاستعارة التصريحية نوعان: أصلية وتبعية.
(٢) وهي أقسام الاستعارة باعتبار اقترانها بما يلائم أحد طرفيها.
(٣) أي: قد تجتمع المجردة والمرشحة في مثال واحد.
(٤) أقسام الاستعارة باعتبار المذكور والمحذوف من طرفي التشبيه إلى قسمين: تصريحية ومكنية.
(٥) تحدث المؤلف عن المجاز العقلي -الحكمي- وعلاقاته، وجعله في علم المعاني. ينظر التحقيق: ص٢٠.
(٦) أقسام الكناية باعتبار نوع المكنى عنه.
(٧) أي: موصوف.

والثالثة: مَا يطلب بها نسبةٌ، والموصوف في الثانية والثالثة قد يُذكر وقد لا يذكر(١).

وقد أطبق البلغاء على أنّ المجاز والكناية أبلغ من الحقيقةِ والتصريح(٢)، وأنّ الاستعارةَ التحقيقيّة والتمثيليّة أبلغ من التشبيه(٣).

وأما المقالة الثالثة، ففي علم البديع؛ وهو علم يُعرفُ به وجوه تحسين الكلام البليغ، والمحسنات معنويةٌ ولفظيةٌ.

أمّا المعنويّة، فمنها الطباق والمطابقة، وَهو إما طباقُ إيجابٍ أو طباقُ /[٢٣/أ] سَلْبٍ؛ فَالأوّلُ الجمعُ بين متضادّين أَي متقابلينِ في الجملة، والثاني الجمعُ بين فِعلَي مصدرٍ أحدُهما مثبت أو أمرٌ، والآخر منفيّ أو نهيٌ، **ويلحق** به(٤) الجمع بين معنيينِ يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر نوعَ تعلّقٍ كالسببيّة واللّزوم(٥)، والجمعُ بين معنيينِ غير متقابلينِ، عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيّان، وما يختصُّ باسم المقابلة(٦) وهو الآيتان بمعنيينِ متوافقينِ أو أكثر، بما يقابل ذلك على الترتيب، **ومنها**(٧): التناسُبُ، وهو جمعُ أمرٍ وما يناسبُهُ لا بالتضادِّ، **ويلحق** به(٨) الجمعُ بين

(١) ختم المؤلف الكناية، ولم يتحدث عن أنواع الكناية التي ذكرها السكاكي، كالتعريض والرمز...إلخ. ينظر: "خلاصة الزبدة وزبدة العمدة" [٢٣/أ]، والسكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٦٤٧.

(٢) لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم.

(٣) بهذه الجملة ختم المؤلف المقالة الثانية: (علم البيان).

(٤) أي: يلحق بالطباق شيئان، ويطلق على الثاني إيهام التضاد.

(٥) فالرحمة وإن لم تكن تقابل الشدة لكنها مسببة عن اللين.

(٦) أي: ودخلت المقابلة في الطباق واختصت به.

(٧) كل ما سيأتي بقوله: "ومنها"، أي: ومن المحسنات المعنوية.

(٨) ويطلق عليه إيهام التناسب. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٣٥٥.

معنيينِ غيرَ مُتناسبينِ بلفظينِ معناهما متناسبانِ[(١)]، **ومنها**: الإرصادُ[(٢)]، وهو: أَنْ يجعل قبل العَجز من الفَقرة أَو البيت ما يدلّ عليه إذا عُرِفَ الرويُّ، **ومنها**: المشاكلة، وهي: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعِهِ في صحبته تحقيقًا أو تقديرًا، **ومنها**: المزاوجةُ، وَهي: أن يزاوج بين معنيينِ في الشرط والجزاء، **ومنها** العكسُ؛ وَهو أن يقدّمَ في الكلام جُزْء ثمّ يعكس فيقدّم ما أُخِّر، ويُؤخّر ما قُدّمَ[(٣)]، **ومنها**/[٢٤/أ] الرجوع؛ وَهو العود إلى الكلام السّابق بالنقيض لنكتةٍ، **ومنها**: الإيهام والتوريةُ، وهو: إطلاقُ لفظ له معنيانِ[(٤)]، فيرادُ البعيد منهما، وَهو[(٥)] مجرّد إن لم يجامع شيئًا ممّا يلائمُ المعنى القريب، وإلاّ فمرشحٌ، **ومنها**: الاستخدامُ، وَهو: أَنْ يُراد بلفظ لَهُ معنيانِ أحدُهما ثمّ بضميره الآخَرُ، أو بأحدِ ضَمِيريَهِ أحدَّهما، ثم بالآخرِ الآخَرُ، **ومنها**: اللّفّ والنّشر، وَهو: ذكر متعددٍ على التفصيل أَو الإجمالِ، ثم ما لكلٍ من غير تعيين، ثقةً بأنّ السَّامع يردّه إليه[(٦)].

ومنها: الجمعُ، وهو:/[٢٤/ب] أن يُجمَعَ بين متعدّدٍ في حكمٍ، **ومنها**: التفريق، وَهو: إيقاعُ تَبَايُنٍ بين أمرينِ من نوعٍ واحدٍ في المدح أَو غيره، **ومنها**: التقسيم، وَهو: ذكرُ متعدّدٍ ثم إضافةُ ما لكلٍ إليه على التعيين، **ومنها**: الجمعُ مع التفريق، وَهو: إدخال شيئينِ في معنًى ثمّ التّفريق بين جهتَي الإدخالِ، **ومنها**: الجمعُ مع التقسيم،

(١) لم يتحدث المؤلف عن تشابه الأطراف.

(٢) ويطلق عليه التسهيم. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٣٥٦.

(٣) أوجز المؤلف وقوع وجوه المزاوجة بأوضح من عبارة القزويني وأخصر، وهذا مما تميز به الكتاب. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٣٥٨.

(٤) قريب، وبعيد.

(٥) أي: والإيهام ضربان: مجردة، ومرشحة.

(٦) لم يتحدث المؤلف عن أنواع اللف والنشر.

وَهو: جمع متعددٍ تحت حكمٍ، ثمّ تقسيمه، أَو بالعكس، **ومنها**: الجمع مع التفريق والتقسيم وهو ظاهر، **وقد** يطلق التقسيم على[١] ذكر أحوال الشيء مضافًا إلى كلِّ ما يليق به/[٢٥/أ] وَعلى استيفاء أقسامه.

ومنها: التجريدُ، وَهو: أن يُنتزعَ من أمرٍ ذي صفةٍ آخرُ مثله فيها مبالغة لكمالها فيه، وَهو[٢] قد يكون بـ "مِنْ"[٣] التجريديّة و"الباء"[٤] التجريديّة الداخلة على المنتزع منه، و"الباء" المعيّة أو المصاحبيّة على المنتزع، وبدخول "في" على المنتزع منه وبَدون توسّط حرفٍ، وَبطريق الكناية ومَخاطبة الإنسان نفسه، **ومنها**: المبالغة، وهي: أن يُدّعي لوصفٍ بلوغه في الشِّدّة أَو الضْعف حَدًا مستحيلًا أَو مستبعدًا؛ لِئَلا يُظَنَّ أنّه غيرُ متناهٍ فيه، فإن كان المدّعي ممكنًا/[٢٥/ب] عقلًا وعادة، فهي تبليغٌ، أو عقلًا لا عادةً فإغراقٌ، وَهما مقبولانِ، وإلاّ فغلوٌّ، ومقبولةٌ ما أُدخِلَ عليه ما يُقربُّه إلى الصّحة، أَو ما تضمن نوعًا حَسَنًا من التّخييلِ، أَو ما أخرج مخرج الخلاعة.

ومنها: المذهب الكلاميُّ، وهو: أَنْ يراد حجةٌ للمطلوبِ على طريقة أهل الكلام، نَحو ﴿ **لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[٥]، **ومنها**: حُسْنُ التّعليل، وَهو: أَن يُدّعى لوصفٍ عِلَّةٌ مُناسبةٌ له باعتبارٍ لطيفٍ غير حقيقيٍ[٦]، سواءً كانت الصفة ثابتةً قُصِدَ بيانُ عِلّتها، أَو غير ثابتةٍ أُريدَ إثباتها، /[٢٦/أ] وسواءً لم يظهر

(١) أمرين.
(٢) أقسام التجريد.
(٣) تفيد معنى الابتداء.
(٤) يفيد المصاحبة ويدل على التشبيه.
(٥) سورة الأنبياء [آية:٢٢]. لم يستشهد المؤلف بالقرآن إلّا في هذا الموضع.
(٦) في أربعة أنواع.

للأُولى علّة في العادة أَو يظهر لها علّة غير العلّة المذكورة، وسواءً كانت الثانية ممكنةٌ أو غير ممكنةٍ، **ومنها**: التفريعُ، وَهو: أَن يثبت لمتعلّق أمرٍ حكمٌ بعد إثباتهِ لمتعلّقٍ آخَر، على وجهٍ يشعر بالتفريع والتعقيب.

ومنها: تأكيد المدح بما يشبه الذّم[١]، وَهو: أَن يستثني من صفة ذَمٍّ منفيّةٍ عن الشيء صفةُ مدحٍ، بتقدير دخولها فيها، أَو أَن يُثبَتَ لشيءٌ صفةُ مدحٍ، ويعقّب بأداة استثناءٍ تليها صفةُ مدحٍ أُخرى لَهُ، **ومنها**: تأكيد الذمّ/[٢٦/ب] بما يشبه المدح[٢]، وَهو: أن يستثني من صفةِ مدحٍ منفيّةٍ عن الشيء صفةُ ذمٍّ بتقدير دخولها فيها، أَو يُثبَتَ لشيٌء صفةُ ذَمٍّ ويعقّب بأداة استثناءٍ تليها صفةُ ذمٍّ أُخرى لَهُ.

ومنها: الاستتباع، وَهو: المدحُ بشيءٍ على وجهٍ يستتبع المدح بشيء آخر، **ومنها**: الإدماج، وَهو: أَن يضمّن كلامٌ سِيق لمعنًى معنًى آخر، فهو أعمّ من الاستتباعِ، **ومنها** التوجيه؛ وَهو إيرادُ الكلام محتملًا لوجهينِ مختلفينِ[٣]، **ومنها**: الهزل الّذي يراد به الجدُّ، كقوله[٤]:

إذا مـــا/[٢٧/أ] تَميمِـــيٌّ أَتاكَ مُفـــاخِراً فَقُـــل عَـــدِّ عَـــني[٥] كَيـــفَ أَكْلُـــكَ لِلضَـــبِّ

ومنها: تجاهل العارف، ويسمَّى سَوق المعلوم مساقَ غيره[٦] لنكتةٍ، **ومنها**:

---

(١) في ضربين، والأول أفضلهما.

(٢) في ضربين أيضًا.

(٣) ينظر: السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٦٦٦.

(٤) هذا الشاهد الأول من شواهد المؤلف الشعرية، والبيت من الطويل لأبي نواس. ينظر: الحكمي، الحسن بن هانئ، "ديوان"، حققه وضبطه أحمد الغزالي، (ط١، القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٣م)، ص٥١٠؛ والقزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٣٨٥.

(٥) في الأصل: "عد عني"، وفي رواية الدِّيوان والتلخيص: "عن ذا".

(٦) هكذا سماه السكاكي، وتبعه المؤلف. ينظر: السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٦٦٦.

القول بالموجب[١]، وَهو أَن يقع صفة في كلامِ الغير كنايةً عن شيء أثبت له حكم فتُثْبِتها لغيره من غير تعريضٍ لثبوته له أَو نفيه عنه، أَو أَن يُحمل لفظٌ وقع في كلام الغير على خلاف مراده ممَّا يحتمله بذكر متعلِّقه، **ومنها**: الاطّراد، وَهو: أَن يؤتى بأسماء الممدوح أو غيره، وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلّفٍ[٢].

وأمّا اللفظيّة/[٢٧/ب]، فمنها الجِناسُ، وهو: تشابه اللفظينِ، فالتامّ منه[٣] أَن يتفقا في أنواع الحروف، وأعدادها، وهيئاتها، وترتيبها، **ثم** إن كانا من نوع واحد فمماثلٌ، أو من نوعينِ فمستوفى، **وأيضًا** فإن كان أحدُهما مركّبًا فجناسُ التركيبِ، فَإن اتفقا خطًّا فمتشابهٌ وإلّا فمفروق، وإن اختلفا[٤] في الهيئة فقط فمحرّفٌ، أَو في الأعداد بحرفٍ في الأوّل أو الوسط أو الآخر فربما سُمِّي هذا مطرّفًا، أو بأكثرَ فربما سُمِّي مذيلًا، أو[٥] في الأنواع فلا يقع بأكثر من حرفٍ، فَإن كان الحرفانِ متقاربانِ[٦] /[٢٨/أ] فمضارعٌ والحرف في الأوّل أو الوسط أو الآخر، وإلاّ فلاحقٌ والحرف فيه كذلك[٧]، أو[٨] في الترتيب فتجنيس القلبِ كلًّا أو بعضًا، فإن وقع أحدهما أوّل

(١) في ضربين.

(٢) بهذه الجملة ختم المؤلف مهذب الدين المحسنات المعنوية.

(٣) بدأ بذكر أقسام الجناس وما يلحق به.

(٤) يسمى الجناس غير التام.

(٥) أي اختلف اللفظان.

(٦) خطأ نحوي في الأصل: «متقاربان» لعله من الناسخ، ولعل المؤلف قصد «متقاربينِ» وهكذا في الإيضاح، ينظر: "خلاصة الزبدة وزبدة العمدة"[٢٨/أ]، والقزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ص٣٥٧.

(٧) أي والحرف في اللاحق يأتي في الأوّل أو الوسط أو الآخر.

(٨) أي اختلف اللفظان.

البيت والآخَرُ آخِرَهُ فمقلوبٌ مجنحٌ، أَو وَلِيَ أحدُهما في القلب وغيرِهِ الآخَرَ فمزدوجٌ ومكرّرٌ ومردفٌ، **ويطلق** الجناسُ على توافق اللفظينِ في الكتابة وَيسمّى خطيًّا، **ويلحق به** أَن يُجمَعَ بين اللفظينِ الاشتقاق أَو ما يشبهه.

ومنها(١): ردّ العجز على الصدر، وَهو: أَن يُجعل أحَدُ اللفظين(٢) المكررين/[٢٨/ب] أو المتجانسينِ أو الملحقينِ بهما في أوّل الفقرة والأخَرُ في آخرها، أَو يكون أحدهما(٣) في آخر البيت والأخَرُ في صدر المصراع الأوّل، أو حشوِهِ أو آخِرِهِ أو صدر المصراع الثاني.

ومنها: السّجعُ، وَهو: توافق الفاصلتينِ من النثر -كالقافية في الشعر(٤)- على حرفٍ واحدٍ في الآخِرِ، فإن اختلفا وزنًا فهو مطرّفٌ، وإلاّ فإن كان ما في إحدى القرينتين أَو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى وزنًا وتقفيةً فترصيعٌ وَإلاّ فمتوازي(٥)، وأحسنه(٦) ما تساوت/[٢٩/أ] قرائنُهُ، ثمّ ما طالت قرينته الثانيةُ أو الثالثة، **ويأتي** في النّظم أيضًا(٧)، **وعليه**(٨) التشطير، وَهو: جعلُ كلٍّ من شطريَ البيت سجعةً مخالفةً

(١) كل ما سيأتي بقوله: "ومنها" أي: ومن المحسنات اللفظية.

(٢) في المنثور.

(٣) في الشعر.

(٤) قال السكاكي: «وهي في النثر كما في القوافي في الشعر». السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٦٧٢.

(٥) أي جناس متوازي.

(٦) أي الجناس.

(٧) فالسجع غير مقصور على النثر، وإنما يأتي في الشعر أيضًا، فهو غير مختص بالنثر كما يقول الخطيب.

(٨) الحرف "على" بمعنى "في" الظرفية، وتقديره: "في الجناس نوع يدعى: التشطير".
ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد =

لأختِها، **والتّرصيع**(١): هو، جعل العَروض مقفّاةً تقفيةَ الضّرب، فَمنه ما يكون كلُّ مصراعٍ مستقلًا بنفسه في فهم معناه، وَما يكون الأوّل غير محتاج إلى الثاني فيجيء مرتبطًا به، وَما يكون المصراعانِ بحيث يصحُّ وضع كلٍّ منهما موضع الآخَر، ومَا لا يفهم معنى الأوّل بالثاني، وَما هو بلفظةٍ واحدةٍ في المصراعينِ، وَما/[٢٩/ب] المصراع الأوّل فيه معلّقًا على صفةٍ يأتي ذكرها في الثاني فَتُسمّى الكامل والنائب والناقص والمذكور والتعليق(٢).

ومنها: الموازنةُ، وَهي: تساوي الفاصلتين وزنًا لا تقفيةً، فإن كان ما في إحدى القرينتينِ أَو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى وزنًا خُصَّ باسم المماثلة، **ومنها**: القلب، وَهو :كونُ الكلام بحيثُ لو عُكِسَ وابتدأ بحرفه الأخير إلى الأوّل كان الحاصل بعينه هذا الكلام، **ومنها**: التشريعُ والتوشيح، وَهو: بناء البيت على قافيتين أو أكثر/[٣٠/أ] يصح المعنى عند الوقوف على كلٍّ منها، **ومنها**: لزومُ ما لا يلزم والالتزامُ والإعناتُ(٣)، وَهو: أَن يجيء قبل حرف الرّوي أَو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازمٍ في السّجع(٤).

=

نديم فاضل. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ص٤٧٧.

(١) خطأ في الأصل: «الترصيع» لعله من الناسخ، ولعل المؤلف قصد «التصريع» وهكذا في التلخيص، ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٣٦٥.

(٢) نقل المؤلف كلام الكفوي، ولعله لقيه في بغداد عندما كان قاضيًا فيها فاطلع على كتابه. ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، "الكليات"، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م)، ص٤٤٨.

(٣) هكذا سماه السكاكي. ينظر: السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص٨٧٦.

(٤) بهذه الجملة ختم المؤلف المقالة الثالثة: (علم البديع).

خاتمة؛ فيما يُلْحَقُ بالبديع[١]، **فمنه**[٢]: الاقتباس، وَهو: أن يُضَمَّنَ الكلامُ شيئًا من القرآنِ أَو الحديث لا على أَنَّه منه، وَهو قد لا ينقل فيه المقتبس من معناه الأصلي، وَقد يُنقل وَقد يغيّر اللّفظ يسيرًا، **ومنه:** التضمين، وَهو: أَن يضمّن الشّعر شيئًا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن/[٣٠/ب] مشهورًا، وأحسنه ما زاد على الأصل بنكتةٍ، ولا بأس بالتغيير اليسير، وَقد يسمّى تضمين البيت فما زاد استعانةً، أو المصراع فما دونه إبداعًا ورفوًا، **ومنه:** العقد، وَهو أَن يُنظم نثرٌ لا على طريق الاقتباس، **ومنه:** الحلّ، وهو: أَن ينثرَ نظمٌ بشرط كونِ سبكهِ مختارًا لا يتقاصر عن سبك النظم، حَسَنَ[٣] الموقع مستقرّ المحل، **ومنه:** التلميحُ، وهو:، أَن يشار في فحوى الكلام إلى قصةٍ أَو شعرٍ أو مثَلٍ من غير ذكره.

ومنه: التوصيل[٤]، وَهو: أن يؤتى بكلِّ كلمةٍ من الكلام متصلة الحروف، ومنه:/[٣١/أ] التقطيع، وهو: ضد التوصيل، **ومنه:** التخييف، وَهو: أن يُؤتى بإحدى كلمات الكلام منقوطةً بأجمعها، وبالأخرى غير منقوطةٍ كذلك، **ومنه:** الترقيطُ، وَهو: أن يُؤتى بأحد حروفِ كلِّ كلمةٍ منقوطًا والأخر بخلافه، **ومنه:** الحذفُ، وَهو: أن يُؤتى بكلامٍ ليس فيه شيءٌ أو بعضٌ من الحروف المعجمة، **ومنه:** التصحيف، وَهو: أن يُؤتى بكلام إذا غُيِّر بِنُقَطِهِ أَو حركاتهِ كان مدحًا أو ذمًا، **ومنه:** التربيعُ، وهو: أَن يُؤتى بأربع مصَاريع أَو بيوتٍ بحيث/[٣١/ب] تُقرأ طُوْلًا وعرضًا، **ومنه:** التسميطُ،

---

(١) لم يتحدث المؤلف عن السرقات الشعرية، وأقسامها وكأنها تقترب من ملحقها النقدي، ومع ذلك تناول ما يلحق بالسرقات كالاقتباس ...إلخ؛ لدخولها في البديع.

(٢) كل ما سيأتي بقوله: "ومنه" أي: مما يلحق بالبديع إلى نهاية التلميح.

(٣) أي: وأن يكون حسن الموقع.

(٤) أضاف المؤلف أنواعًا وألحقها بالبديع، كالتوصيل،... إلى الكلام الجامع، ولم يتطرق لها كثير من البلاغيين في مصنفاتهم التي سلكت سبيل السكاكي، والقزويني في تقسيماتهم البلاغية.

وَهو: أَن يقسم الشعر أربعة أقسام متساوية، ويُراعى السّجع في أَوَاخرها والقافية في آخر الرّابع، **ومنه:** التعجبُ، وَهو: أن يتعجّب الشاعر في شعره لحيرته، **ومنه:** التلميع، وهو: أن يُؤتى بأحد المصراعين أَو البيتين عَربيًّا وبالآخر عجميًّا، **ومنه:** الكلام الجامعُ، وَهو: كونُ الشعر مشتملًا على حكمةٍ وموعظة وشكاية من الزمان.

ومنه(١): حُسنُ الابتداء والتخلّص والانتهاء، فإنه ينبغي للمتكلم/[٣٢/أ] أَن يَتَأنَّق في هذه الثلاثة من كلامِهِ؛ ليكون أعذب وأحسن وأوضح لفظًا وسبكًا ومعنًى، **فالابتداء،** كقوله(٢):

قَصـــرٌ عَلَيـــهِ تَحِيَّـــةٌ وَســـلَامُ خَلَعَـــتْ عَلَيـــهِ جَمالَهَـــا الأَيّـــامُ

وأحسنُهُ ما ناسب المقصود باشتماله على إشارة إلى ما سبق الكلامُ لأجله، وَيسمّى براعة الاستهلال، كَقوله(٣) في التهنئة:

بُشْـرى لقـد(٤) أنْجَـزَ الإقْبـالُ مـا وَعَدَا وَكَوْكَـبُ المجـد في أُفِـق العُـلا صَـعَدا

والتخلّص، وهو: الخُروج ممّا افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية الملائمة

(١) مواضع التأنق في الكلام. ينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٤٢٩.

(٢) هذا الشاهد الثاني من شواهد المؤلف الشعرية، والبيت من الكامل للأشجع السُّلَمي، ينظر: الأصفهاني، علي بن الحسين، "الأغاني"، تحقيق سمير جابر. (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٠٦م)، ١٨: ٢٢١؛ والقزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٤٣٠.

(٣) هذا الشاهد الثالث من شواهد المؤلف الشعرية، والبيت من البسيط، لأبي محمد الخازن يهنئُ ابن عباد بمولود لبنته. ينظر: الحموي، علي بن عبد الله، "خزانة الأدب وغاية الأرب"، تحقيق سمير جابر. (ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٧م)، ١: ٣٥؛ والقزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٤٣١.

(٤) وفي رواية: "فقد".

بينهما، كقوله[1] /[٣٢/ب]:

يَقـولُ في قُـومَسٍ[2] قَـوْمي[3] وَقَـد أَخَـذَت مِنّـا السُّـرى وَخُطـا الـمَهرِيَّةِ القُـودِ[4]
أَمَطلَـعَ الشَـمسِ تبغـي أَن تَـؤُمَّ بِنـا فَقُلـتُ: كَـلّا وَلَكِـن مَطلِـعَ الجـودِ

وقد ينتقل منه إلى ما لا يلائمه ويسمّى الاقتضابَ، **ومنه**[5]: ما يقربُ منه[6] في أنّه يشوبُه شيء من الملاءمة، **والانتهاءُ**، كقوله[7]:

وَإِنّي جَـديرٌ إِذ بَلَغتُـكَ بِالـمُنى وَأَنـتَ بِمـا أَمَّلْـتُ مِنـكَ جَـديرُ
فَـإِن تـولِني مِنـكَ الجَميـلَ فَأَهْلُـهُ وَإِلّا فَـإِنّي عـاذِرٌ وَشُـكورُ

وأحسنه مَا أَذِنَ بانتهاء الكلام، كَقوله[8]:

---

(١) هذا الشاهد الرابع من شواهد المؤلف الشعرية، والبيتان من البسيط، لأبي تمام، ينظر: التّبريزِي، يحيى بن علي، "شرح ديوان أبِي تمام"، تحقيق محمَد عبده عزّام. (ط٥، القاهرة: دار المعارف. ١٩٥٤م)، ١٣٢/٢؛ والقزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٤٣٢.

(٢) قومس بالضم كورة كبيرة في ذيل جبال طبرستان. ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، "معجم البلدان"، اعتنى به محمد الخانجي. (ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٠٦م)، ٧: ١٨٥.

(٣) وفي رواية الديوان: "صَحْبِي". وهذان البيتان من التخلصات المختارة.

(٤) فرس أقْود بين القُودِ، أي: طويل الظهر والعنق، ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م)، ٣: ٣٧٠ مادة (ق و د).

(٥) أي من الاقتضاب.

(٦) أي من التخلص.

(٧) هذا الشاهد الخامس من شواهد المؤلف الشعرية، والبيتان من الطويل لأبي نواس. ينظر: الحكمي، الحسن بن هانئ، "ديوان"، ص٤٨٣؛ وينظر: القزويني، "التلخيص في علوم البلاغة"، ص٤٣٤.

(٨) هذا الشاهد السادس والأخير من شواهد المؤلف الشعرية، والبيتُ من الطَّويل لأبي إسحاق الغزي. ينظر: الغزي، إبراهيم بن عثمان، "ديوان". تحقيق عبد الرزاق حسين، (ط١، دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٨م)، ص٣٤٥؛ والقزويني، "التلخيص في علوم =

بَقِيتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ/[٣٣/أ] يا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَـذَا دُعـاءٌ لِلْبَـرِيَّـةِ شَـامِـلُ

اتفق(١). مشقه مشقها(٢) بدايةً ونهايةً في ضمن يومٍ وسطيٍّ مع أَلَمٍ كلّيٍّ

والحمدُ لله على أفضاله، والصلاة على محمد وآله

تمت تمام تم(٣)/[٣٣/ب]

=

البلاغة"، ص٤٣٥.

(١) كلمة "اتفق" توحي بائتلاف المؤلف مع البلاغيين في علوم البلاغة ومسائلها.

(٢) "مشقة مشقها" التزم بها المؤلف في بعض مؤلفاته، فليتأملها الناظر في تصانيفه الأخرى، ففي رسالته في الفصاحة والبلاغة قال: «هذه شرذمة وجيزة في الفصاحة والبلاغة مشقتها على الراحلة».

فظهر أن المؤلف يمشق بقلمه دلالة على السرعة. ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، "أساس البلاغة". (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م)، ص٧٠٩، مادة (م ش ق).

(٣) بدأ المؤلف كتابه "خلاصة الزبدة" بالحمد وبه ختم، وتمَّ الفراغ من هذه النسخة البلاغية بتمامها وكمالها واكتمالها، وتمَّ ذلك بفعل الناسخ، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

الأصفهاني، علي بن الحسين، "**الأغاني**"، تحقيق: سمير جابر. (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٠٦م).

الأمين، السيد محسن، "**أعيان الشيعة**". (د. ط، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٣٧١هـ).

ابن مالك، محمد بن عبد الله، "**ألفية ابن مالك**"، اعتنى بضبطها والتعليق عليها: عبد الله الفوزان. (ط٢، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ).

ابن منظور، محمد بن مكرم، "**لسان العرب**". (ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م).

التّبريزِي، يحيى بن علي، "**شرح ديوان أبِي تمام**"، تحقيق: محمَد عبده عزّام. (ط٥، القاهرة: دار المعارف. ١٩٥٤م).

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرّحمن، "**دلائل الإعجاز**"، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر. (ط ٣، القاهرة: مطبعة المدنِيّ، ١٤١٣هـ).

الحكمي، الحسن بن هانئ، "**ديوان**"، حققه وضبطه: أحمد الغزالي، (ط١، القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٣م).

الحموي، علي بن عبد الله، "**خزانة الأدب وغاية الأرب**"، تحقيق: سمير جابر. (ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٧م).

الحموي، ياقوت بن عبد الله، "**معجم البلدان**"، اعتنى به محمد الخانجي. (ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٠٦م).

الزركلي، خير الدين بن محمود، "**الأعلام**". (ط٥، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠م).

الزمخشري، محمود بن عمر، "**أساس البلاغة**". (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

السكاكي، يوسف بن أبي بكر، "**مفتاح العلوم**"، تحقيق: أكرم عثمان يوسف. (ط ١، بغداد: دار الرسالة، ١٩٨٢م).

الطالبي، عبد الحي فخر الدين، "**نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر**". (د. ط، بيروت: مؤسسة البلاغ، ١٩٩١هـ).

الطهراني، آغا بزرك، "**الذريعة إلى تصانيف الشيعة**". (ط٣، بيروت: دار الأضواء، ١٩٨٣م).

الطهراني، آغا بزرك، "**طبقات أعلام الشيعة**". (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٩م).

الغزي، إبراهيم بن عثمان، "**ديوان**". تحقيق: عبد الرزاق حسين، (ط١، دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٨م).

القزويني، محمد بن عبد الرحمن، "**التلخيص في علوم البلاغة**"، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٠٤م).

القزويني، محمد بن عبد الرحمن، "**الإيضاح في علوم البلاغة**". (ط٤، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٨).

قدامة، عبد الله أحمد، "**روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**"، تحقيق: شعبان إسماعيل، (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٩٩٨م).

قدامة، عبد الله أحمد، "**لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد**"، شرح: محمد بن صالح العثيمين، (ط٣، الرياض: دار طبرية، ١٩٩٥م).

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، "**الكليات**"، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م).

كحالة، عمر رضا، "**معجم المؤلفين**". (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت).

اللكهنوئي، ميرزا محمد، "**نجوم السماء في تراجم العلماء**". (ط١، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣هـ).

المرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).

المجلات:

البصريّ، مهذَّب الدّين أحمد، "**رسالة في البلاغة والفصاحة**"، تحقيق: علي حكمت. (*مجلة دار الشؤون الثقافية العامة* مج٤٨، ع١، ٢٠٢١م).

Bibliography

Al-Isfahani, Ali bin al-Husein, "Al-Aghani", Investigated by Samir Jabir. (2nd ed., Beirut: Dar al-Fikr, 1906).

Al-Amin, Sayyid Muhsin, "A'yan al-Shī'ah". (1st ed., Beirut: Dar al-Ta'aruf for Publications, 1371 AH).

Ibn Malik, Muhammad bin Abdillah, "Alfiyat Ibn Malik", Investigated and commented on by Abdullah al-Fawzan. (2nd ed., Riyadh: Dar Ibn al-Jawzi, 1432 AH).

Ibn Manzur, Muhammad bin Mukrim, "Lisan al-ʿArab". (1st ed., Beirut: Dar Sadir, 2000).

Al-Tibrizi, Yahya bin ʿAli, "Sharh Diwan Abi Tammam". Investigated by: Muhammad Abduh ʿAzzam. (5th ed., Cairo: Dar al-Maarif. 1954).

Al-Jurjāni, Abdul Qahir bin Abdurrahman, "Dalāʾil al-I'jāz", read and commented on by: Mahmoud Muhammad Shakir. (3rd ed., Cairo: Al-Madani Publishing House, 1413 AH).

Al-Hakami, Al-Hasan bin Hani', "Diwān", Investigated and commented on by Ahmad al-Ghazali, (1st ed., Cairo: Egypt Publishing House, 1953).

Al-Hamawi, ʿAli bin ʿAbdillah, "Khizānat al-Adab wa-Ghāyat al-Arab". Investigated by Samir Jabir. (1st edition, Beirut: Al-Hilal House and Library, 1987).

Al-Hamawi, Yaqout bin ʿAbdillah, "Mu'jam al-Buldān", Investigated by Muhammad al-Khanji. (1st ed., Cairo: Al-Sa'adah Publishing House, 1906).

Al-Zirikli, Khair al-Din bin Mahmoud, "Al-A'lām". (5th ed., Beirut: Dar al-Ilm Lil-Malayeen, 1980).

Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Umar, "Asās al-Balagha". (1st ed., Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 2001).

Al-Sakkāki, Yousuf bin Abi Bakr, "Miftāh al-Ulūm", Investigated by Akram Uthman Yousuf. (1st ed., Baghdad: Dar al-Risalah, 1982).

Al-Talibi, Abdul Hayy Fakhr al-Din, "Nuzhat al-Khawatir wa Bahjat al-Sami' wal-Nawazir". (1st ed., Beirut: al-Balagh Foundation, 1991).

Al-Tahrani, Agha Bozurg, "Al-Dhari'ah ila Tasaneef al-Shī'ah". (3rd ed., Beirut: Dar al-Adwaa, 1983).

Al-Tahrani, Agha Bozurg, "Tabaqāt A'lam Al-Shi'ah". (1st ed.,

Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 2009).

Al-Ghazi, Ibrahim bin Othman, "Diwan". Investigated by Abdul Razzaq Husain, (1st ed., Dubai: Juma Al Majid Center for Culture and Heritage, 2008).

Al-Qazwini, Muhammad bin ʿAbdirrahman, "Al-Talkhees fi Ulum al-Balaghah", Investigated and explained by ʿAbdurrahman al-Barquqi. (1st ed., Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi, 1904).

Al-Qazwini, Muhammad bin Abdirrahman, "Al-Idāh fi Ulum al-Balaghah". (4th ed., Beirut: Dar Ihya al-Ulum, 1998).

Qudamah, ʿAbdullah Ahmad, "Rawdat al-Nazir wa Junnat al-Munazir fi Usul al-Fiqh", Investigated by Sha'ban Ismail, (1st ed., Beirut: Dar al-Rayyan Foundation, 1998).

Qudama, ʿAbdullah Ahmad, "Lumʿat al-Iʿtiqād al-Hādī ilá Sabīl al-Rashād", explain Muhammad Bin Saleh Al-Uthaymeen, (3st ed edition, Riyadh: Tiberias House, 1995).

Al-Kafawi, Abu al-Baqa Ayyub bin Musa, "Al-Kulliyyaat", Investigated by Adnan Darwish and Muhammad al-Masri. (1st ed., Beirut: Dar al-Risalah Foundation, 1998).

Kahala, Umar Rida, "Mu'jam al-Mu'allifeen". (1st ed., Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, undated).

Al-Lakhnawi, Mirza Muhammad, "Nujum al-Sama Fi Tarājim al-ʿUlama". (1st ed., Tehran: Dar al-Kutub al-Islamiyyah, 1363 AH).

Al-Murādi, al-Hasan bin Qasim, "Al-Janā al-Dāni fi Hurūf al-Ma'āni", Investigated by Fakhr al-Din Qabawah and Muhammad Nadim Fadil. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1992).

Journals:

Al-Basri, Muhadhdhab al-Din Ahmad, "Risalah Fil-Balaghah Wal-Fasahah", Investigated by Ali Hikmat. (Dar al-Shu'un al-Thaqafiyyah al-Amma Journal, Vol. 48, Issue 1, 2021).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 16

Apr - Jun 2025

part 2